٢٥٤٤

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كتاب شرح ايساغوجي
لاثير الدين الابهري

شرح ايساغوجي للحسام الكاتي في المنطق
وحاشية المطول المتوسط في النحو وشرح
ايساغوجي للفناري في المنطق

قد وقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الاعظم والخاقان المعظم مالك البرين
والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان السلطان الغازي محمود خان
وقفا صحيحا شرعيا لمن طالع وتحقق وتعلم وانا الفقير ادام الله دولته
الفقير المطلق ... احمد شيخ زاده المفتش
باوقاف الحرمين الشريفين عفى لهما

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده، الممتنع نظيره، الممكن سواه وغيره،
الصادر باختياره شره وخيره، والصلوة على محمد الذي
انتشر به نفعه وامره اما بعد فان هذا الكتاب الذي
صنفه الشيخ الامام قدوة الحكماء اثير الدين الابهري طيب
الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي لما كان
على بعض الاخوان متعسرا وعلى البعض متيسرا اردت ان
اكتب بالتماسهم اوراقا تزيل تعسره وتتمم تيسره والله خير
الميسرين والموفقين قال ايساغوجي اقول ان للمنطقيين
اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدي اذا اراد ان يشرع
في شيء من العلوم منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به
الكليات الخمس وهي النوع والجنس والفصل والخاصة
والعرض العام وهذه تتوقف معرفتها على بيان الدلالات
الثلث المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ

الدلالة

الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
والشيء الاول هو الدال والثاني هو المدلول فمن هذا عرفت ان
الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكذا عرفت
ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به والدلالة منقسم
الى طبعية وعقلية ووضعية والمراد من الدلالة ههنا الدلالة
الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى وهي ثلثة اقسام
لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له
او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه
في الذهن فان كان الاول فالدلالة بالمطابقة وان كان الثاني
فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة
بالالتزام ومثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على
الحيوان الناطق بالمطابقة لكونها تمام ما وضع له الانسان وانما
سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع
له في ذلك من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا ومثال
الدلالة بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اي على الحيوان

او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل
على الجزء الذي في ضمنه فيكون دالا على ما في ضمنه ومثال الدلالة
بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة
وانما سميت هذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل
امر خارج عنه بل على الخارج اللازم وانما قيد قوله على ما يلازمه
بقوله في الذهن لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق
دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق الشرط
واللازم باطل وكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة
كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع
ان بينهما معاندة في الخارج **قال** ثم اللفظ الى **اقول** لما فرغ من
بيان الدلالة الثلث شرع في تقسيم اللفظ فنقول اللفظ ينقسم
الى قسمين مفرد ومولف لانه اما ان لا يراد بالجزء منه اي من
اللفظ على جزء معناه دلالة كالانسان فانه لفظ لا يراد بالجزء
منه دلالة على جزء معناه او يراد ذلك كقولك رامي الحجارة
فانه لفظ يدل جزؤه على جزء معناه لان الرامي يدل على ذات من

٢

له الرمي والحجارة تدل على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد
وان كان الثاني فهو مولف فقوله لا يراد بالجزء منه دلالة صدقه على
اربعة اقسام الاول ان لا يكون جزء نحو ق علما والثاني ان يكون
له جزء لا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون له جزء ذو معنى
لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما والرابع ان يكون له جزء ذو معنى
دال عليه لكن لا يدل مرادا نحو الحيوان الناطق علما لان معناه ح
الماهية الانسانية مع التشخص **قال** المفرد الى **اقول** المفرد ينقسم الى
كلي وجزئي لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه اي حيث انه متصور
مانعا من وقوع الشركة فيه اي من اشتراكه بين كثيرين او لا يكون
كذلك فان منع نفس تصور مفهومه اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئي كزيد
علما فانه اذا تصور امتنع عن صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور
مفهومه اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا
تصور عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد المفهوم بالتصور
لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة بالنظر الى
الخارج كواجب الوجود فان الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكن

دليل

عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين والا لم يفتقر الى اثبات
الوحدانية **قال** والكلي اما ذاتي الخ **اقول** الكلي ينقسم الى ذاتي
وعرض لانه اما ان يكون داخلا في حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان
داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه
حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان و
الناطق وكذا بالنسبة الى الفرس وان لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته
بل كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك بالنسبة الى
الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان
لما مر من انه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين انه خارج عنه
وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون من العرضيات
لانها لا تخالف الذاتي بذلك التفسير وما يخالفه فهو عرض وقد يقال
الذاتي على ما ليس بعرضي فح يكون الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي
هو المنتسب الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والا لزم
انتساب الشيء الى نفسه وهو مح لانا نقول هذه التسمية اي تسمية الماهية
ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية

فلا يـ

والذاتي

فلا يرد ذلك **قال** وذاتي اما مقول الخ **اقول** هذا شروع في
بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل
لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة اي الخصوصية
ايضا فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا
سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما و
اذا سئل عن كل واحد من الانسان والفرس لم يصلح ان يقع جوابا
عن كل واحد منهما لانه ليس بتمام ماهية كل واحد منهما بانفراده
لانك اذا افردت الانسان بالسؤال فتقول ما هو فجوابه ليس الا
الحيوان الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس بالسؤال
فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته وعرف الجنس بانه كلي مقول
على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو قولا ذاتيا قوله
كلي زايد لا طايل تحته وقوله مقول متناول للجزئيات والكليات
وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات لما مر من ان الجزئي انما يقال على
واحد مشخص وقوله مختلفين بالحقايق يخرج النوع لكونه مقولا على
كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ما هو وقوله في جواب ما هو

يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام
وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
معا فهو نوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرا او
بكرا وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وغيرهما بما هم كان
جوابه الانسان لانه تمام ماهيتهم المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد
فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام ماهيته المختصة به فتعين
انه اعني النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
معا ويرسم النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة في جواب ما هو فقوله كلي زايد كما مر وقوله مقول جنس يتناول
الكلي والجزئي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد
دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما هو مقول على كثيرين متفقين
بالحقيقة بخلاف الجنس وقوله مختلفين بالعدد لكون افراده مختلفة
بالعوارض والمشخصات وقوله في جواب ما هو يخرج الثلثة الباقية
المذكورة وان كان الذاتي غير مقول في جواب ما هو بل مقولا
في جواب اي شيء هو في ذاته وهو اعني المقول في جواب اي شيء هو في

ذاته الذي يميز الشيء عن شيء يشاركه في الجنس وهو الفصل
ولو قال او في وجوده ايضا لكان اشمل ليدخل فيه الماهية المركبة
من امرين متساويين او من امور متساوية اللهم الا ان يقال
اكتفى بالجنس بناء على بطلان تركب الماهية من امرين متساويين
وللقائل ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليه ان يذكر الجنس في
التعريف وذلك اعني ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق
بالنسبة الى الانسان فانه اعني الناطق يميز الانسان عما يشاركه
في الحيوان كالفرس والبغل والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان
باي شيء هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء هو
انما يطلب ما يميز الشيء عن غيره وكلما يميز الشيء يصلح للجواب
فالناطق يصلح للجواب لتميز الانسان عن غيره ويرسم الفصل
بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فقوله كلي جنس
للكليات الخمس وقوله يقال على الشيء في جواب اي شيء هو يخرج
النوع والجنس والعرض العام اما الجنس والنوع فظاهر لانهما يقالان
في جواب ما هو واما العرض العام فلا يقال في الجواب

اصلا وقوله في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت
مميزة للشيء الكلي لا في جوهره وذاته بل في عرضه **قال** اما العرض الخ
اقول العرض اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن
الماهية او لا يمتنع عنها انفكاكه والاول هو العرض اللازم كالكاتب
بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكاتب
بالفعل بالنسبة اليه وكل واحد منهما اي من العرض اللازم والعرض المفارق
اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط وهو الخاصة
كالضاحك بالقوة والفعل للانسان فان الضاحك بالقوة عرض
لازم لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي ماهية الانسان
والضاحك بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهية الانسان مختص بها
وترسم الخاصة بانها كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا
عرضيا فقوله كلية مستدركة كما مر وقوله يقال على ما تحت حقيقة واحدة بمنزلة
جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونهما
مقولين على حقائق فوق واحد وقوله قولا عرضيا يخرج النوع والفصل
لانهما مقولان على ما تحتهما ذاتيا لا عرضيا وان لم يختص كل واحد من اللازم

والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقائق فوق واحد فهو العرض
العام كالمتنفس بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوانات
فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير منفك عن ماهيات الحيوانات
غير مختص بماهية واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهياتها
غير مختص بماهية واحدة منها ويرسم العرض العام بانه كلي يقال على
ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا فقوله كلي زائد على ما مر وقوله على
يقال على ما تحت حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة لانها
لا يقال الا على ما تحت حقيقة واحدة فقط وقوله قولا عرضيا يخرج
الجنس لانه قول ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات للكليات
رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات
التي ذكرناها فهي ملزومات متساوية لها الا ان المناسب في ذكر
التعريف الذي هو اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها
رسوم **قال** القول الشارح الخ **اقول** العلم ينقسم الى قسمين احدهما القول
الشارح والآخر الحجة لانه ان كان تصورا مع عدم اعتبار الحكم فيه موصلا
الى المطلوب التصوري فهو قول شارح وان كان مع اعتبار الحكم فيه موصلا

الى المطلوب التصديقي فتوجه واذا عرفت هذا فنقول من تلك الاصطلاحات
المنطقية المذكورة قول الشارح وهو التعريف اعم من ان يكون حدا او
رسما والحد قول دال على ماهية الشيء قوله على ماهية الشيء يخرج الرسم كما
سنبينه هذا هو تعريف الحد وفيه تسامح لم يخرج تعريفه لشيء لئلا يتسلسل قلت لا لانه
لزوم التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود نفس الوجود
والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الحد التام وهو الذي يتركب
من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد
التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملا على الذاتيات
مانع من دخول الغير فيه واما كونه تاما فلكون الذاتيات مذكورة
بتمامها فيه والحد الناقص هو الذي يتركب من جنس بعيد وفصل
القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان
بما هو واجيب بانه جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه حدا فلما مر
واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا ينقسم
الى قسمين تام وناقص واما الرسم التام فهو الذي يتركب من جنس قريب

للشيء وخاصته اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان واما
كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة
التي هي من آثار الشيء كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلتحقق الشبه
بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد
بامر مختص بالشيء واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب من العرضيات
التي تختص جملتها لا كل واحد منها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان
انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة
ضحاك بالطبع فان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان لا غير
بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها في غيره ايضا واما كونه رسما
فلما مر من ان الخاصة اللازمة من آثار الشيء فيكون تعريفا بالاثر
الذي هو الرسم واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام
حتى يتحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم التام والحد التام به
قال القضايا الخ **اقول** لما فرغ من القول الشارح شرع في
الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي والقضية قول
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب وهو الذي
قول

ويسميه بعضهم خبرا والقول هو المركب سواء كان لفظيا مركبا كما في القضية
الملفوظة او مفهوما عقليا مركبا كما في القضية المعقولة وهو اي القول
جنس يتناول الاقوال التامة والناقصة وقوله يصح ان يقال لقائله
انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يحترز به عن الاقوال الناقصة
والانشائيات من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اي القضية
تنقسم الى قسمين احدهما حملية والاخرى شرطية لان المحكوم عليه وبه
في القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية والا فالقضية شرطية مثال
الحملية زيد كاتب وفيه نظر والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق
قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى وهي موجبة ان حكم
فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية على
تقدير قضية اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود
اما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين فان حكم فيها
بالتنافي ايجابا فالقضية منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا
او فردا وان حكم فيها اي في القضية بالتنافي سلبا فالقضية منفصلة سالبة

كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا **قال** والجزء
الاول من الحملية يسمى موضوعا الخ **اقول** الجزء الاول اي المحكوم عليه
من القضية الحملية يسمى موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشيء
والجزء الثاني اي المحكوم به منها يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل
على الشيء والنسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية
ولم يذكر المصنف الجزء الاخير ولا بد منه في القضية لكونه جزءا منها والجزء
الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في الذكر والجزء الثاني
منها يسمى تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو والتلو من التبع **قال**
والقضية اما موجبة الخ **اقول** ينقسم القضية ثانيا اما موجبة وسالبة لان
تلك النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول فالقضية
موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بان يقال الموضوع ليس
بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب **قال** وكل واحد منهما الخ
اقول وكل واحد من القضية الموجبة والسالبة اما ان يكون مخصوصة
او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او مهملة لانه اذا كان الموضوع
في القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا في المثال الموجبة والسالبة

نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها مخصوصة فلخصوص
موضوعاتها وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصا معينا وان
يكن موضوعها اي موضوع القضية معينا جزئيا بل يكون غير معين
كليا فان بين كمية افراد الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية
محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما كونها
مسورة فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد
الموضوع حاصرا لها ومحيطا بها والسور مأخوذ من سور البلد فكما انه
يحصر البلد كذلك يحصر ذلك افراد الموضوع وهذه المحصورة اما ان
يحكم فيها على كل الافراد او على بعضها وعلى التقديرين اما بالايجاب
او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا
كل انسان كاتب او سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب
والسور في الموجبة الكلية نحو كل وفي السالبة الكلية نحو لا شيء ولا واحد
كما ذكرنا وان كان الثاني وان كان الحكم في القضية على بعض الافراد
فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب او سالبة
كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور في القضية الجزئية الموجبة

نحو بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وليس
بعض وبعض ليس وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن الموضوع
في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم على كل الافراد او بعضها
فالقضية تسمى مهملة لاهمال بيان كمية الافراد التي حكم عليها
فاذا القسمة مثلثة كما ثلث الشيخ في الشفاء لا يقال ان القضية
الطبيعية خارجة عنها فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام في القضايا
المعتبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة في العلوم
وخروجها من التقسيم لا يخل بالانحصار قال والمتصلة اما لزومية
الخ اقول لما فرغ من تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء
كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين
احدهما لزومية والآخر اتفاقية لانه ان صدق التالي فيها على
تقدير وقوع صدق المقدم لعلاقة بينهما تقتضيه عن ذات
المقدم توجب ذلك فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة
هنا ما بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية والمعلولية والتضايف
اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان

فان طلوع الشمس مستلزم لوجود النهار واما العلولية فكقولنا
كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان وجود النهار
معلول لطلوع الشمس واما التضايف فكقولنا ان كان زيدا ابا عمرو
فعمرو ابنه وان صدق التالي في المتصلة على تقدير المقدم لا لعلاقة
مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا
ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية
الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقية الانسان
ناهقية الحمار بل توافق الطرفان على سبيل الصدق معا
واما الشرطية المنفصلة فينقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة
الخلو لانه ان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب
معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد فانه
حكم فانه في هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على العدد
وامتناع ارتفاعهما عنه وانما سميت حقيقية لان التنافي بين
جزئيها اشد من التنافي بين جزئي الاخريين لانه يوجد التنافي بين
جزئيها في الصدق والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال

وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط فالقضية مانعة
[صادقا في آن]
الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين
الشجر والحجر في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان يكون الشيء لا شجرا
ولا حجرا وانما سميت مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها في الصدق
وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط لا في الصدق
اي في كونها كاذبة
فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق
فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر وان لا يغرق
لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز ان يكون في البحر ولا يغرق
وانما سميت مانعة الخلو لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيها في الكذب
قال وقد يكون المنفصلات الخ اقول المنفصلات المذكورة
يتركب كل واحد منها من جزئين غالبا كما مر وقد يتركب من اكثر من
جزئين اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو
فانه حكم فيها بان هذا الجمع لا يجتمع على العدد ولا يخلو العدد عن احدها
وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الآخر لامتناع
الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركبت الحقيقية من ثلثة اجزاء

فصاعدا يلزم الخلف لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما
زايد او ناقص او مساو ويلزم ان يستلزم كونه زايدا كونه غير ناقص
ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه
مساويا وقد كان بينهما منع الجمع المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا
يلزم ان يستلزم كونه غير زايد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير
مساو وينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زايد كونه غير مساو وقد كان
بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف بل الحق ان
الحقيقية تتركب من حملية ومنفصلة كقولنا هذا العدد اما ان يكون مساويا
لذلك العدد او زايدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله او زايدا
الخ منفصلة والجزء الاول حملية واصله العدد اما مساو لذلك العدد او
غير مساو له لكن اذا لم يكن مساويا له كان زايدا عليه او ناقصا عنه فلما
كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها فيظن انها مركبة
عن ثلثة اجزاء لكنها بالحقيقة مركبة من الحملية والمنفصلة كما مر فلا تتركب
الحقيقية الا من جزئين وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب عن
ثلثة اجزاء فصاعدا وبيانها طويل لا يليق بهذا المختصر فليطلب في المطولات

قال الثاني في التناقض اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض
وهو اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما
اي احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد
ليس بكاتب فان هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا بحيث
يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع
قوله اختلاف جنس يتناول الاختلاف الواقع بين القضيتين وبين مفردين
ومفرد وقضية وقوله قضيتين اخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين
وقوله بالايجاب والسلب اخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال وكالاختلاف
بالكلية والجزئية والاختلاف بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث
يقتضي الى آخره اخرج الاختلاف بالايجاب والسلب لكن لا بحيث يقتضي صدق
احديهما وكذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان وقوله
لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب
الاخرى لكن لا لذات ذلك الاختلاف نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق
فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي ان يكون احديهما صادقة
والاخرى كاذبة لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان

اولان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون بواسطة لا بالذات
قال ولا يتحقق ذلك وذلك الخ اقول النقيضان اللذان بينهما يتحقق التناقض
لا يخلو من ان يكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان كانتا مخصوصتين
فلا يتحقق التناقض الا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات الاول وحدة
الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم تتناقضا نحو زيد قائم و
عمرو ليس بقائم لجواز صدقهما معا وكذبهما كذلك الثانية وحدة المحمول اذ
لو اختلفتا فيه لم تتناقضا نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر الثالثة وحدة
الزمان اذ لو اختلفتا فيه لم تتناقضا نحو زيد نائم ليلا وزيد ليس بنائم نهارا
الرابعة وحدة المكان لانهما لو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو زيد قائم في
الدار وزيد ليس بقائم في السوق والخامسة وحدة الاضافة لانهما لو اختلفتا
فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس باب لبكر والسادسة
وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا فيهما بان يكون النسبة في احديهما
بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة
الخمر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء لانه
اذا اختلف الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو الزنجي اسود اي بعضه الزنجي

ليس باسود اي كله الثامنة وحدة الشرط لعدم التناقض بين القضيتين
عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس
بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود اذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين اذا
كانت احديهما موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة جزئية واذا كانت
سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة
الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض
السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان
وبعض الانسان حيوان ولمثله هذا اشار في المحصورات والحق ان ايراد
انقص هذا اي قوله ونقيض الموجبة الكلية الخ ههنا ليس في موضعه وانما
موضعه بعد تحقيق المحصورات قال المحصورات الخ اقول ان كانت
القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
في الكمية اي في الكلية والجزئية بان يكون احديهما كلية والاخرى جزئية وهذا
انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة فلو قيد بعد قوله في الكمية
بقولنا ايضا لكان اولى ليكون اشارة اليه عن اتفاقهما في الوحدات
المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في

في الكلية والجزئية لان الكليتين قد يكذبان كقولنا كل انسان كاتب والجزئيتين
قد يصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب
فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية وان كانت
القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات من المحصورات
في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئية قال العكس هو اقول من تلك الاصطلاحات
المذكورة العكس وهو عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول
موضوعا مع بقاء الكيف اي السلب والايجاب الى ان كان الاصل موجبا كان
العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك مع بقاء التصديق
والتكذيب الى ان كان الاصل صادقا باي وجه كان العكس ايضا كذلك وان
كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس ايضا قولنا كل
انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولا وقلنا بعض الحيوان
انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شيء من الانسان بحجر قلنا لا شيء
من الحجر بانسان ولو قال المص العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا
والجزء الثاني اولا لكان اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول
لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف عكس الشرطيات

وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها الا
بعد جعل المذكور صادقة لازمة الا موافقة لها في السلب والايجاب وانما
اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية اذ لو فرض صدقها لزم صدق
العكس والا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو مستحيل ولم يعتبر
بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل
حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان
حيوان فعلى هذا قول المص والتكذيب لا يكون الا خطأ قال الموجبة الكلية لا
اقول القضية الكلية التي تكون موجبة لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس
جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلئلا ينتقض بما اذا يكون المحمول فيها اعم من
الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل الاعم وهو ممتنع مثلا
يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان والا لزم
ان يصدق الذي هو الاخص على كل حيوان الذي هو الاعم وهو ممتنع واما
انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئا موصوفا بالانسان
والحيوان وهو ذات الانسان فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المص
في تعليل انعكاسها جزئية وما فيه ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان

لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان
بانسان فيلزم المنافاة بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان
بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او نضم ذلك النقيض الى الاصل
لينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال هكذا نقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو محال قال
والموجبة الجزئية الخ اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية لما
ان القضية الكلية تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرنا فيها فانه اذا صدق
بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد بهما
شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الانسان حيوان
او نقول تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض
الانسان حيوان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان و
يلزمه لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان بعض الحيوان انسانا هذا خلف
او نضم هذا النقيض الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر قال
والسالبة الكلية الخ اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية
وذلك لان انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء

من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر والا
لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر وينعكس الى قولنا بعض الحجر
انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف او نضم هذا
النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه
هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول
بعض الانسان ليس بانسان وهو محال لصدق قولنا كل ما هو انسان
انسان دائما قال والسالبة الجزئية الخ اقول السالبة الجزئية
لا يلزم ان تنعكس والا لانتقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من
المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن
بعض الاخص لان كل اخص يستلزم اعمه فان قولنا مثلا بعض الحيوان
ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض
الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا لوجد
الكل بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس
في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه
ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان قال القياس الخ اقول المطلب الاعلى

من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس ورسموه بانه قول
مولف من اقوال متى سلمت لزم عنها اى عن تلك الاقوال لذاتها قول
آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه مركب من قولين اذا سلما
لزم عنهما لذاتهما قول آخر وهو العالم حادث والمراد من القول اعم من ان
يكون ملفوظا او معقولا والمراد من الاقوال ما فوق قول واحد ليتناول
القياس المولف من قولين والقياس المولف من اقوال فوق اثنين فالقول
الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكس المستوى وعكس نقيضه
وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان يكون مسلمة في نفسها
بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في التعريف
القياس الذى مقدماته صادقة والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان
جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كذبا في نفسهما الا انهما
بحيث لو سلما لزم عنهما ان كل انسان حمار وقوله لزم عنها يخرج به عن
الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما لا يلزم عنهما شئ آخر لامكان
التخلف في مدلولهما عنهما وقوله لذاتها يخرج به عن القياس الذى يلزم عنه بعد
التسليم قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساوات

وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع
الآخر كقولنا آ مساو لب وب مساو لج فيلزم من هذين القولين
ان آ مساو لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهى ان كل مساو
المساوى مساو لذلك المساوى وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات
لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس
فاخذوا القياس في تعريفها فلو اخذت هى ايضا في تعريف القياس لزم الدور
قال واما اقترانى الى اقول القياس ينقسم الى قسمين اقترانى واستثنائى
لانه ان لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل فهو اقترانى
كقولنا كل جسم مولف وكل مولف محدث فكل جسم محدث وقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة
ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان عين النتيجة او نقيضها
مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس
ليست بطالعة وانما سمى الاول اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة
وانما سمى الثانى استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء والمراد من كون عين

[illegible]

النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل في القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا
نقيضها مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة قال والمكرر بين مقدمتي القياس
الخ اقول والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط لتوسطه
بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا وقد
مر مثالهما آنفا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه اخص في الاغلب
والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر لانه
اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة من مقدمات
القياس التي فيها الاصغر يسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون ذات
الاصغر وهذا ليس الا معنى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر يسمى الكبرى
لاشتمالها على الاكبر فيكون ذات الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى واقتران
الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب في الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم
يذكر المصنف هذا وهيئة التاليف اي الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى
يسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ وان
كان بالعكس اي ان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع

نحو كل ج ب وكل آ ج فكل ب آ وان كان اي ان كان الحد الاوسط
موضوعا فيهما اي في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب وكل ج د فكل ب د
فهو الشكل الثالث وان كان اي وان كان محمولا فيهما اي في الصغرى والكبرى
نحو كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ فهو الشكل الثاني فهذه هي
الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق قال والشكل الرابع الخ اقول
من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع هو بعيد من الطبع جدا
لا يتحصل المط به الا بالتعسر وانما يتحصل الا بالاشكال الباقية بالتيسر ومن
هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع وهو الشكل الاول والباقية اعني
الثاني والثالث والرابع ترتد عند الاحتياج الى الاول والذي له طبع
مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب الباقين
اليه لمشاركته اياه في صغراه وهي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع
المط الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل
الثاني انما ينتج اذا كانت مقدمتاه اي الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب
والسلب بان احدهما موجبة والاخرى سالبة والا لكانتا اما موجبتين
او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه

يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب واذا
بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب ولو بدلنا الكبرى
وقلنا لا شيء من الناطق بحمار كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد
الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم
كلية الكبرى في هذا الشكل والا لاختلف النتيجة كقولنا لا شيء من الانسان
بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس
كان الحق السلب هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها فلانه
يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب
واذا قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المص هذا الشرط
قال والشكل الاول الخ اقول لما كان الشكل الاول ابين الاشكال
والباقية مرتدة اليه ولهذا جعل معيار العلوم الا ذكره اولا وبين
ههنا مع ضروبه دون غيره ليجعل دستورا او قانونا يستنتج منه المطلوب
وتوطئة لتفهم الباقية وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية تقتضي ان
تكون ستة عشر فيسقط منها اثنا عشر بالشرطين في المطولات ويبقى اربعة
الضرب الاول هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية

كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني
ان يكون من كليتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم والضرب الثالث ان يكون
من موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف
وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب الرابع ان
يكون موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا
بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم
ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا
لاختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل
فرس حيوان والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس صاهل
كان الحق السلب واما الثاني فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان
فرس والحق السلب واذا قلنا وبعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب
قال والقياس الاقتراني الخ اقول لما قسم القياس من قبل الى الاقتراني
والاستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شيء يتركب فقال
القياس الاقتراني اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين في قولنا كل جسم مؤلف

وكل مؤلف محدث فان كلا من ما بين المقدمتين حملية واما ان يتركب
من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران
ما بين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة
والمراد من المتصلتين متصلتان لزوميتان لا اتفاقيتان كما ذكر
في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين
كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج فهو اما زوج الزوج
او زوج الفرد ينتج من ما بين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج
الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية
ومقدمة متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا
كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من ما بين
المقدمتين اللتين اوليهما متصلة والاخرى حملية كلما كان هذا الشيء
انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء
كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما فرد واما
زوج وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج من ما بين المقدمتين اللتين

اللتين اوليهما منفصلة والاخرى حملية قولنا كل عدد فهو اما فرد
او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من مقدمة متصلة او مقدمة منفصلة
سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان
هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج
من ما بين المقدمتين اللتين اوليهما متصلة والاخرى منفصلة كلما كان
هذا الشيء انسانا فهو اما ابيض واسود قال واما القياس الاستثنائي
اقول لما فرغ من بيان القياس الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي
فيقول القياس الاستثنائي مركب دائما من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى
وضع احد جزئيها اي اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الاخر او رفعه سواء كانت
متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولو قلت لكن النهار ليس موجود
ينتج ان الشمس ليست طالعة واما ان كانت منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون
العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا
لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة
في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي والا

لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل الملازمة واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض
المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا كما رايت
في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي منفصلة
فاستثناء عين احد الجزئين سواء كانت مقدما او تاليا ينتج نقيض الآخر
لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما اي احد الجزئين كذلك ينتج عين
الآخر لامتناع الخلو بينهما كما رايت في المثال الثاني فعليك بالتامل في المثالين
المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية وان شئت ان تدرك البحث بكماله في
المنفصلات فارجع الى الرسائل المطولات قال البرهان الخ اقول من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة التي يجب استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم البرهان وهو
رسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر من الامثلة
واليقين هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن الا ان يكون كذا مطابقا للواقع
غير ممكن الزوال واما اليقينيات فاقسام منها اوليات وهي ما يحكم العقل به
بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومنها مشاهدات
وهي ما يحكم فيه بسبب الحواس الظاهرة او من الحواس الباطنة كقولنا الشمس مشرقة
والنار محرقة وكقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل فيه

في جزم الحكم الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا السقمونيا مسهل الصفراء
وهذا الحكم انما يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا
يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر
مستفاد من الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه
من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحتاج العقل فيه في
جزم الحكم بواسطة السماع من جمع كثير استحال العقل تواطؤهم على الكذب
كقولنا محمد عم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يديه ومنها قضايا
قياساتها معها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة قضية لا تغيب
من الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط
حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين والوسط ما يقترن بقولنا
لانه حين يقال لانه كذا او كذا قال والجدل الخ اقول من الاصطلاحات
المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات
التي الغرض ترتبها الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة من مقدمات
مقبولة من شخص معتقد او مقدمات مظنونات والغرض منه ترغيب
الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر

وهو قياس مركب من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض
كما اذا قيل العسل مرة مقيئة انقبضت النفس وتنفرت عن
اكلها ومنها المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة
بالحق او بالمشهورة او مركب من مقدمات وهمية
كاذبة والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى
اما ان يكون من جهة الصورة كقولنا
لصورة الفرس المنقوش على الجدار
انها فرس وكل فرس صهال ينتج
ان تلك الصورة صهالة واما
ان يكون من جهة المعنى
فكقولنا كل انسان
وفرس فهو انسان وكل
انسان وفرس فهو فرس
ينتج ان بعض الانسان فرس
واعلم ان ما عليه الاعتماد
والتعويل من هذه الصناعات
انما هو البرهان لكونه مركبا
من المقولات اليقينية ولكن
هذا تم الكتاب

[illegible] حسام الدين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله اجمعين
قوله اعلم ان معرفة هذا الحد اى حد الشيء ما يبين ماهيته قوله موقوفة
على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد لان معرفة المركب موقوفة على
معرفة اجزائه قوله فاللفظ ما يتلفظ به الانسان اى اللفظ ههنا بمعنى
الملفوظ وان كان في الاصل مصدرا بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الرحى
الدقيق او بمعنى الرمي من الفم يقال لفظت الكلام ولفظت بالكلام وحد
اللفظ صادق على كلمات الله تعالى لانها مما يتلفظ به الانسان وانما لم نقل
الفاظ الله تعالى رعاية للادب والضمائر المستترة في حكم الملفوظ من
حيث انها تقع محكوما عليها او مؤكدة او معطوفا عليها كالملفوظات
قوله والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه الى آخره
الظاهر ان يقال وهو ما لا يدل فلا بد من تأويل اما في الاول اى المراد

من افراد المعنى او في الثاني بتقدير مضاف اى وهو ذو ان لا يدل
قوله لفظ بمنزلة الجنس جعلها كالجنس والفصل بناء على انهما في
المشهور يستعملان في حقائق الموجودات كالانسان ومعنى الكلمة
مفهوم اصطلاحي غير متأصل في الوجود قوله فلفظ احترز به
عن الخطوط وهذه الاربعة يسمى الدوال الاربع وهي مشاركة
للكلمة في كونها موضوعة لمعنى مفرد لان المعنى المفرد ما لا يستفاد
جزؤه من جزء ما يدل عليه قوله فانها وضعت لمثل زيد ورجل و
ضرب وقد فكل واحدة من هذه الكلمات لفظ وضع للفظ مفرد
ولا لمعنى مفرد وبسبب ورود السؤال على الحد هو لفظ معنى حتى لو قيل
وضع لشيء مفرد لم يتوجه السؤال قوله فان المراد بالمعنى في
قوله وضع فان المعنى مفعل بمعنى المقصد من عناه بمعنى قصده فاذا
وضع لفظ للفظ آخر كان اللفظ الآخر محلا للقصد لانه قصد باللفظ
الاول غاية ما في الباب انه يلزم ان يكون الشيء لفظا في نفسه
ومعنى للفظ آخر ولا محذور فيه قوله ولقائل ان يقول ح
اى حين اذا كان المعنى اعم من اللفظ وغيره فكان اللفظ المفرد

كرجل معنى مفردا يلزم ان يكون اللفظ المركب كزيد قايم معنى
مركبا فلا يكون لفظ الخبر والكلام والجملة كلمة لان معناه مركب هذا
السؤال متفرع عن الجواب السابق وسبب وروده على الحد هو قوله
مفرد **قوله** وهو مركب من نعته اي ذلك المفهوم وهو معنى قولنا
مركب الى آخره لا لفظ فانه مركب تقييدي من الموصوف والصفة
كحيوان ناطق فلا يسمى خبرا اصلا **قوله** وهذا المفهوم ليس بمركب
اي بالقياس الى لفظ الخبر فان جزء لفظة الخبر لا يدل على جزء
هذا المفهوم وان كان هذا المفهوم مركبا بالنسبة الى
قولنا مركب من نعته ان يحتمل الصدق والكذب غاية ما في الباب
انه يلزم ان يكون مفهوم واحد بالقياس الى لفظ مفردا وبالقياس
الى لفظ آخر مركبا وليس بمحذور كما في معنى الانسان بالقياس الى
لفظ الانسان والحيوان الناطق **قوله** وهذا الجواب بعينه
جواب عن الاشكال الاول فيقال لا نسلم ان لفظ الاسم
مثلا موضوع لمثل لزيد ورجل بل موضوع لمفهوم قولنا ما دل
على معنى في نفسه الى آخره وهذا المفهوم معنى لا لفظ وانما لم يجب

هناك

هناك بهذا الجواب لانه اراد ان يورد السؤال الثاني
وانما لم يتجه على الجواب الاول دون هذا الجواب الذي هو التحقيق
قوله سلمنا ان مثل الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قايم لفظ مركب
بالقياس الى معناه اعني نسبة القيام الى زيد ومعنى مفرد بالقياس
الى لفظ الخبر ولا استحالة فيه **قوله** ويمكن ان يجاب عنه الى آخره
قد اجيب عن ذلك فان قايمة مركبة من كلمتين جعلتا في حكم كلمة واحدة
كهاشمي وهذا ظاهر لان معنى التاء واحد في الموارد مع تعدد
اسم الفاعل كضاربة وقايمة وعاملة وغيرها **قوله** فضلا عن ان
يدل على جزء معنى قايمة بل مجموع لفظ قايمة يدل على مجموع معناه وهو
ذات مؤنثة موصوفة بالقيام وكذا الحال في هاشمي ومسلمات
قوله لزم اجتماع التذكير والتانيث يمكن دفعه بان القايم وحده
انما يدل على ذات موصوفة بالقيام فاذا تجرد عن علامة التانيث
دل على التذكير ولم يتجرد هيهنا فلم يدل على التذكير فلم يلزم الاجتماع
المذكور **قوله** لان الكلمة الى آخره اي لان الكلمة موضوعة
علامة فلا بد ان تكون دالة وح لا تخلو **قوله** فاما ان تقترن

اى واما ان يدل على اقتران معنا، قوله وهو منقوض بمثل
ذو واراد بمثل ذو الاسماء اللازمة للاضافة مثل فوق وتحت
وقدام وخلف الى غير ذلك قوله ذكر متعلقه فذكر المتعلق في
الحرف لتحصيل الدلالة وفي مثل ذو لتحصيل الغاية قوله الكلام
ما تضمن اى لفظ تضمن بالاسناد كلمتين فالمتضمن هو مجموع الكلمتين
والاسناد والمتضمن هو الكلمتان فقط فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن
في مثل ضربت ونظايره قوله ولهذا قال تضمن ولم يقل تركب
يعني ان المشهور في حد الكلام ذكر التركيب فكان الظاهر ان
يقول ما تركب من كلمتين وانما عدل عن تركب الى تضمن لشيئين احدهما
انه لو قال ما تركب لم يدخل في الحد الكلام الذي احدى كلمتيه ملفوظة
والاخرى مستترة غير ملفوظة مثل اكرم فان المستترة لا يتصور
تركبه مع الملفوظ ولما قال تضمن دخل فيه الثاني ان الكلام
قد يتركب من كلمات كثيرة فوق اثنين فلو قال ما تركب لم يدخل في
حد الكلام الذي قد تركب من اكثر من كلمتين لان المتبادر من المركب
من كلمتين ما يتركب من كلمتين فقط بخلاف التضمن لكلمتين فانه

يتناول ما فيه كلمتان او اكثر والجواب عن الاول المستتر
عندهم في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب بينهما وعن الثاني
ان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند والمسند اليه
فقط وهما اما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات
التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها
قوله نحو الاصطباح والاغتباق الاصطباح هو الشراب
في الصباح وذلك المشروب يسمى صبوحا والاغتباق هو الشرب
في الرواح وذلك المشروب يسمى غبوقا قوله دلالة اولية
اى بغير واسطة قوله احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه
يصدق على مجموع الحد انه دال يعني ان مجموع لفظ الحد وهو
ما دل الخ يصدق عليه معنى هذا المجموع الذي هو حد الاسم
فيدخل غير الاسم في حده لا يقال لفظ دل يدل على معنى مقترن
بالزمان الماضي بحسب الوضع فكيف يصدق معنى الحد على مجموع
لفظ لانا نقول ساير الفاظه لا يدل على معنى مقترن فيكون
معنى المجموع غير مقترن قوله ويمكن ان يجاب عنه اى عن

النقض من وجهين لكن قوله حذفت الكلمة وجعل لفظة ما عبارة
عن الكلمة فاندفع النقضان ولو كان عبارة عن الشيء لم يندفع
النقضان اصلا لصدقه على نفس الحد والدوال الاربع
ولو كان عبارة عن اللفظ لم يندفع النقض الاول قوله
اما ان اريد به واحد بعينه فعلى هذا يخرج بعض الافعال الحالية
والاستقبالية مثلا عن حد الفعل ويدخل في حد الاسم وعلى
الثاني اعني بان يراد به واحد بعينه معين يخرج جميع الافعال
عن حد الفعل ويدخل في حد الاسم لان كل فعل بحسب وضعه مقترن
بزمان معين فلا يصدق على شيء من الافعال انه مقترن بزمان
غير معين قوله هذا خلف اي باطل قوله وجوابه لا يراد الخ
يعني ان اصل الازمنة يمكن ان يوجد على ثلثة وجوه الاول
التقييد بالتعيين الثاني التقييد بعدم التعيين والثالث الاطلاق
وسوا ان لا يتقيد بشيء منها وما ذكرت من انتقاض الحدين انما
يلزم اذا اخذ على الوجهين الاولين دون الثالث لان المطلق
صادق على المقيد فكلما اقترن بزمان معين من الثلثة صدق عليه

انه مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله منها اي من الازمنة
الثلثة قوله كما لكاتب بالقوة اي بالامكان ان الحد مطرد
وهذا المعنى اعني معنى الاطراد يلازمه المنع فالحد اذا كان مطردا
كان مانعا من دخول غير المحدود فيه قوله ومنعكس بمعنى انه
كلما صدق عليه المحدود صدق الحد وهذا المعنى للانعكاس هو
معنى الجمع فالحد اذا كان منعكسا كان جامعا لجميع افراد المحدود
فيه قوله وغير منعكس اي لا يجب انعكاسها فان الخاصة الشاملة
تنعكس وغير الشاملة ليست بمنعكسة قوله اشارة الى كثرة خواص
الاسم يعني ان لفظ الخواص جمع كثرة فدل على ان خواص الاسم
وكلمة من للتبعيض فدلت على ان المذكور هاهنا بعض من تلك الخواص
الكثيرة ومن جملة خواصه الندآ والوصف والتاكيد المعنوي
والاضمار والنسبة والتصغير والجمع ولحوق تاء التانيث
المتحركة والفاعلية والمفعولية والمبتدائية وما يتفرع عليها قوله
فاللفظي دخول لام التعريف لو قال دخول حرف التعريف
لكان شاملا للمبهم كقوله عليه السلام ليس من امبر امصيام

في امس لكنه لم يتعرض لعدم شهرته قوله وانما لم يدخل لام
التعريف لعدم احتياج الفعل الى التعريف واما الحرف فليس له
معنى مستقل يصلح للاشارة اليه بالتعريف والتعيين قوله لان
حرف الجر يدخل على الفعل اي يدخل الجر الفعل اذا اريد به
لفظه وكذا يدخل على الحرف ايضا فيقال زيد محرو رمن لكن
لا يعتد به لان الكلام فيما اذا كانت الكلمات مستعملة
في معانيها فدخول حرف الجر ايضا خاصة بالاسم قوله فكونه
دليلا على امكنية الكلمة المتمكن هو الاسم المعرب لتمكنه في الاسمية من
حيث الاعراب والامكن هو الاسم المعرب المنصرف والمبني يسمى
غير متمكن قوله ولا امكنية للفعل في الاسمية ولا للحرف قوله
والفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين كونه معرفة ونكرة
وكذا الحرف قوله اي في يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه
الى آخره اي لما حذف المضاف اليه من اذ وهو جملة كان كذا
عوض من التعريف في اذ قوله واما تنوين المقابلة اي تنوين
المقابلة انما يدخل على جمع المؤنث السالم وليس للفعل ولا للحرف
جمع فلا يتصور فيهما تنوين المقابلة قوله وانما اختص الاسناد و
المراد منه الاسناد اليه قوله وهو غير جائز ممنوع بمثل اعجبني ضرب
زيد عمرا فالاولى ان يقال الفعل موضوع لان يسند به معنى متعدد
الى شيء فلا يجوز جعله مسندا اليه والا لخرج عن وضعه قوله اي كونه
مضافا فسر الاضافة بكونه مضافا لان الفعل قد يقع مضافا اليه
كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقد يقال هذا بتاويل
المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر
مطلقا يختص بالاسم قوله المركب الذي لم يشبه اراد بقوله لم يشبه
لم يناسب كما يعلم من حد المبني قوله والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي
الخ وكذلك الجملة من حيث هي جملة من اقسام مبني الاصل قوله
ولقائل ان يورد عليه النقض بنفس المبني الاصل كضرب في ضرب زيد
قوله ولان تقدير الجر عطف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قال النقض
متوقع لما ذكرنا من الجواب ولان تقدير الجر قوله لان المركب
من حيث هو مركب قد يكون مبنيا كخمسة عشر وقد لا يكون مبنيا
كبعلبك قوله لئلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد فان لفظ

غلام زيد مركب مع غيره تركيبا اضافيا مع انه ليس بمعرب لعدم
تحقق عامل في هذا التركيب ورد عليه بانه اذا اريد بالتركيب التركيب
الاسنادي لم يدخل في الحد الا المسند اليه والمسند لانهما مركبان
تركيبا اسناديا وخرج المضاف اليه وساير المعمولات كالمفاعيل
الخمس وما يشبهها عن حد المعرب فالاولى ان يقال المراد بالتركيب
مع العامل وحينئذ خرج المبتدا والخبر الا على قول من يجعل كلا منهما
عاملا في الآخر فيقال المراد به تركيب يتحقق فيه العامل ح فلا اشكال
قوله لكونه مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب في تحقق النوعين قيل
مشابهة غير المنصرف في تحقق النوعين انما هي مع الفعل مطلقا لا مع
خصوصية الماضي وامر المخاطب والفعل مطلقا ليس بمبني الاصل
قوله وحكم المعرب وخاصته ان يختلف آخره الخ اي خاصة لاسم المعرب
بالقياس الى المبني من الاسماء وفي بعض النسخ وخاصته اي اثره
قوله لان الاعراب كالوصف للمعرب وايضا لفظ زيد مثلا
يدل على ذات زيد ورفعه يدل على فاعليته وفاعليته صفة لذاته
فكما ان الذات متقدمة على صفتها كذلك ينبغي ان يكون الدال

على الذات متقدما على الدال على الوصف **قوله** ويمكن الجواب
عنه نصرة للنحاة الخ لا يخفى على المصنف ان الغرض من تعريف علم النحو
ان يعرف به احوال الكلمات في التركيب من تتبع لغة العرب ولم
يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن
عن النحو لا فايدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فان المقصود
من معرفة مفهوم المعرب مثلا ان يعرف انه صادق على اسم خصوص
كزيد مثلا فيعرف ح انه مما يختلف آخره في كلامهم فيجعل مختلفا فيطابق
كلامهم **قوله** فانها اسباب بعيدة اي العوامل والمعاني المختلفة فان
المعاني سبب لاختلاف آخر المعرب بعيد بواسطة واحدة والعوامل
بعيد بواسطتين **قوله** لا يوجد مع كل واحد فان آخر المعرب اذا
حرك ابتداء بالضم ورفع بالضم مثلا لم يكن هناك اختلاف فاذا
فتح او كسر بعد ذلك حصل الاختلاف **قوله** ولو حمل السبب على
السبب التام لكان له وجه وفي بعض النسخ لكان اوجه ولعله تصحيف
وان امكن توجيهه ايضا **قوله** بناء على ان الاسم وضع غير معرب
ثم اعرب بسبب العامل فان زيدا مثلا قبل الوقوع في التركيب

غير معرب بل مبني عنده على السكون فاذا وقع في التركيب حرك
بالضم مثلا حصل هناك اختلاف الانتقال من السكون الى
الحركة وكذا الحال في تبدل الحركات فالاختلاف حاصل بكل
واحدة منها ويكون سببا تاما واما السكون الاصلي فلا اختلاف
معه بالفعل وان كان له مدخل في الاختلاف فلا يلزم عدم اعرابه
قوله متعلق باختلاف لكن فاعل بدل ضمير راجع الى الاختلاف
كما نبها دراية الوهم من كونه متعلقا باختلاف قوله وبيانه لما
كان في الاسماء معان مختلفة للاسماء معان لازمة يدل عليها
بجواهرها ومعان تطرء عليها عند وقوعها في التركيب ولا بد لها
من علامة هي الاعراب قوله ما احسن زيدا الخ انما مثل بهذه الامثلة
التي لا يتميز فيها المعاني بسبب العامل ليتم الاستدلال على الحاجة الى
وضع الاعراب في بعض المواضع ثم يطرد في الكل لا يتأتى الاشتباه
في الثالث بسبب حركة النون بالضمة لانا نقول هذه الضمة ايضا
اعراب وايضا يجوز ان لا ينتبه بهذه الحركة التي فيها خفاء بخلاف
حركات زيد قوله وانما قال الرفع علم الفاعلية الخ كما ان الشارح

توهم ان اليا في الفاعلية والمفعولية للنسبة وح يلزم ان يكون
الرفع علما للاشياء المنسوبة الى الفاعل دون الفاعل وان
يكون النصب علما للاشياء المنسوبة الى المفعول دون المفعول
والصواب ان اليا فيهما مصدرية اي كون الشيء فاعلا او كون
الشيء مفعولا وهما صفتان للفاعل والمفعول والرفع علم الفاعلية
الفاعل التي هي صفة للفاعل فلو قال المصنف علم الفاعل لكان
غير صحيح وكذا الحال في النصب واما الاضافة فهي مصدر غير محتاج
الى يا المصدرية والمراد بها كون الشيء مضافا اليه قوله كالمبتدا
والخبر واسم كان واسم كان فاعل عند المصنف رح لا منسوب اليه
فالاولى تركه قوله والمراد بقولنا الجر علم الاضافة انه علم
المضاف اليه اي علم كون الشيء مضافا اليه لا علم المضاف اليه
كما عرفت فان قلت اذا كان الرفع علم الفاعلية والفاعلية
لا توجد الا في الفاعل فينبغي ان لا يوجد الا الرفع في الفاعل
قلت ان الرفع علم الفاعلية اصالة ويجعل علامة لمعان اخرى
كالمبتدائية مثلا على سبيل التشبيه والتبع والالحاق وكذلك

النصب علم المفعولية اصالة وجعل علامة لمعان آخر كالحالية
على سبيل التشبيه والتبع وكذا الجر علم لكون الشي مضافا اليه بحسب المعنى
اصالة وجعل علامة لكون الشي مضافا اليه صورة على سبيل
التشبيه والتبع فتامل **قوله** لان عامل الفعل ليس سببا لمقتضى اعرابه
اذ ليس في الفعل مقتضى الاعراب بل اعرابه على سبيل التطفيل و
التشبيه **قوله** واصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونه اخصر
من الحروف وكذا اصل الاعراب سواء كان بالحركات او بالحروف
ان يكون ملفوظا وان كان مقدرا فلعلة **قوله** فان كان بخلاف
ذلك اعلم ان الرفع يكون بالضمة والواو والالف وكذا النصب
يكون بالفتحة والكسرة والالف والياء وكذا الجر يكون بالكسرة
والفتحة والياء والاسماء مختلفة في استحقاق الرفع وبعضها يستحق
من الرفع الضمة وبعضها يستحق الالف وبعضها يستحق الواو
وكذا تختلف الاسماء في استحقاق اقسام النصب واقسام الجر
فصاحب الكتاب قسم الاسماء باعتبار استحقاقها لاصناف
الاعراب لتتضح احوالها في الاتصاف بالاعراب فهذا هو

الكلام المطابق لكلام المصنف رحمه الله في شرح الكافية واما قول
الشارح كل قسم يشترك في نوع واحد من الاعراب فليس يظهر
له معنى الا ان يحمل على ان الامور المندرجة في قسم واحد
يشترك في نوع واحد من الاعراب **قوله** فالمفرد المنصرف و
الجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا اي ملتبسا او ملتبسا بالضمة
مرفوعين **قوله** وفي العبارة نظر اذ قد عطف شيئان فيها على
معمول عاملين مختلفين فان قوله الفتحة معطوف على الضمة والعامل
فيه الباء وقوله نصبا عطف على رفعا وهو منصوب على الحالية
والعامل الظرف القائم مقام متعلقه والجواب ان المصنف رحمه الله
يجوز ذلك فانه نظير في الدار زيد والحجرة عمرو **قوله** والعبارة
الصحيحة ان يقول رفعه الضمة اي اعرابه حال كونه مرفوعا
الضمة ولا يخفى انه اذا قيل والفتحة نصبا يلزم ايضا العطف على
عاملين مختلفين فلعل وجها للنظر شيء آخر وهو ان ظاهر عبارة
المصنف يدل على المفرد المنصرف مثلا يلتبس بالضمة حال كونه
مرفوعا وليس في ذلك تصريح بان اعرابه الضمة ولا بان رفعه

الضمة وضعف هذا الوجه ظاهر **قوله** لان الاسماء الستة المضافة
الخ وكذا هذه الاسماء مفردة بالمعنى المقابل للجملة ويمكن ان تقال
الاسماء المعربة بالحرف لا يسمى منصرفا على قول من فسر المنصرف بما
يدخله الكسر والتنوين لكن ظاهر كلام المصنف خلاف ذلك فلا يتم
الجواب على قوله لان مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه
وكذا غلام زيد ليس بمفرد بالمعنى المقابل للمضاف اليه **قوله**
قلنا لا احتياج حينئذ الخ قد يقال ان الاهتمام بغير المنصرف
لكثرته اكثر من الاهتمام بالاسماء الستة فلم يكتف في الاول
بخروجه بالذكر بل ذكر ههنا قيد الخروج لئلا يقع الغلط في الاسماء
الكثيرة **قوله** وغير الاسماء الستة لان الاسماء الستة في حكم المثنى
لاقتضائها التعدد **قوله** لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل
قيل اي مزيد مزية لان اصل المزية حاصل بواسطة اعرابه
بالحركات وقيل لا مزية من هذا الوجه لان اعراب جمع المذكر
السالم بالحروف اخف من اعرابه بالحركات لان تلك الحروف
ثابتة علامة للجمعية فهذه اخف منها مع حركة اخرى اعرابية

فاعرابه بالحروف اصل بالقياس اليه لان الاصالة باعتبار
الخفة وقيل الاولى ان يقال ليكون الفرع على وتيرة الاصل
قوله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما اذا جعل مثل مسلمات
علما كعرفات فمذهب الزمخشري انه منصرف وحال اعرابه كحاله
قبل العلمية وذهب جماعة الى انه غير منصرف والتنوين للمقابلة
لا للتمكن ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط
التنوين وجعل نصبه باقيا على ما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط
التنوين وجعل نصبه وجره بالفتحة ففي نحو مسلمات حال العلمية
اربعة اقوال **قوله** مع ان اعرابه بالضمة والكسرة ويمكن ان يقال
انما كان اعرابه بالضمة والكسرة رعاية للاصل لا لكونه غير منصرف
فيكون بهذا الاعتبار داخلا في جمع المؤنث السالم الذي
عرف حكمه لا في غير المنصرف لانه بيان لان لا يعتبر عدم انصرافه
حينئذ **قوله** ويمثل جوار الخ قد يقال لما ذكر حال جوار فيما بعد
علم انه خارج من هذا الحكم **قوله** وكان من الواجب عليه ويمكن
ان يجاب عنه بانه اكتفى في التنبيه على هذا القيد بايراده هنا

الاسماء مكبرة فان قيل فلم لم يكتف في التنبيه على قيد الاضافة
الى غير ياء المتكلم بايراد هذه الاسماء مضافة الى غير ياء المتكلم
لانه اوردها مضافة الى ضمير المخاطب فلو لم يذكر قيد الاضافة
لربما توهم ان شرط اعرابها بالحروف كونها مضافة الى ضمير المخاطب
فتامل قوله ولما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر كلا مفرد اللفظ
مثنى المعنى فهو يقتضي الاعراب بالحركات نظرا الى لفظه والاعراب
بالحروف نظرا الى معناه فاعرب بهما رعاية لهما وانما خص المضاف
الى المضمر بالاعراب بالحروف لانه فرع المظهر فلما اضيف الى
الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ واعراب بالحروف
لانه فرع الاعراب بالحركات التي هي الاصل ولما اضيف الى
المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل
واعراب بالحركات التي هي الاصل قوله فظاهر ان كلا الخ اي
اذ ليس لهما كل حتى يكون مفرد الكلا ولا اثني ليكون مفرد الاثنان
وانما اعرب اثنان اعراب المثنى لان معناه معنى المثنى وصورته
صورة المثنى فاجرى مجراه في الاعراب قوله ولو وجب ان يقال

عشرون

عشرون قد يقال يجوز ان يغير جمع السلامة ادنى تغيير ولهذا
لم يجعل دليلا براسه بل جعله من تتمة الدليل الاول قوله تنقلب بعضها
الى بعض هذا يدل على ان علامة التثنية هي الالف ثم قلبت
احديها الى الاخرى وعلى ان علامة الجمع هي الواو والياء
ثم قلبت احديهما الى الاخرى قوله وحالة النصب بالالف
قيل لما كان جعل الالف علامة النصب ملتبسا فيهما اسقطوا
جعله علامة للنصب وجعلوا النصب تابعا للجر فيهما ولما كان
الالف اخف تلك الحروف لم يرضوا باسقاطه راسا بل جعلوا
هذه الاخف علامة للرفع الذي هو اثقل الحركات في المثنى
الذي هو اكثر رعاية للاعتدال قوله لا التبس المثنى بالمجموع
الالتباس في حالة النصب مع الاضافة لان النون الذي
كان فارقا بينهما بكونه مكسورا في المثنى ومفتوحا في الجمع قد سقط
واما في حالة الرفع فلا التباس لان ماقبل الواو في المثنى
يكون مفتوحا وفي الجمع مضموما وكذا الالتباس في حالة الجر
لان ماقبل الياء يكون مفتوحا في المثنى ومكسورا في الجمع

وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل اليا وكسروا النون فى المثنى وذلك
لان ما قبل الالف لما كان مفتوحا والنون مكسورا لخفة الالف
جعلوا ما قبل اليا فى المثنى مفتوحا والنون مكسورا رعاية للموافقة
قوله وفى غيرها للعلامة اى من بقية علامة المثنى والجمع **قوله** وليس النون
عوضا عن الحركة اى عن الاعرابية فى المثنى والمجموع كما فى يضربان
ويضربون وفيه بحث لان من قال ان النون عوض من الحركة
لم يرد به انه عوض عن الحركة الاعرابية فى المثنى والمجموع كما فى
الفعل بل اراد به عوض الحركة التى كانت فى المفرد وقد زالت
بالحاق علامة المثنى والمجموع **قوله** لان هذه الحروف اى الالف
والواو واليا عنده نفس الاعراب فلا يكون النون اعرابا
قوله فى اخرها الف مفردة احترازا عن مثل حمرا وصحرا فان اخرهما
الف بعدهما همزة واعرابها بالحركات لفظا **قوله** والثانى
الاسم المفرد اى الاسم المفرد الذى اعرابه بالحركات لفظا والجمع
المكسر الذى حاله فى الاعراب كذلك **قوله** وجمع المؤنث السالم
المضاف الى ياء المتكلم ضابطة كل اسم يكون اعرابه بالحركات لفظا

فا...

فاذا اضيف الى ياء المتكلم صار اعرابه تقديريا بسبب هذه الاضافة
قوله وانما قال مطلقا اى فى جميع الاحوال الثلثة **قوله** لما ذكرنا
وهو ان منشا الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضى للاعراب **قوله**
والثانى جمع المذكر السالم قال بعضهم جمع المذكر السالم اذا اضيف
الى كلمة اولها ساكن كان اعرابه تقديريا فى الاحوال الثلث نحو
جانى صالحوا القوم ورايت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم
وكذا المثنى فى حال الرفع فقط كقولك جانى غلاما الرجل ولم
يلتفت المصنف الى ذلك لانه امر عارض بواسطة كلمة مستقلة بخلاف
ياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم **قوله** فقلبت الواو يا
فهذه اليا قامت مقام الواو فى الدلالة على الجمعية دون الرفع
لان الدلالة على الرفع فى خصوصية الواو وقد زالت فيكون
الرفع تقديريا مع ثبوت علامة الجمع **قوله** ان يكون باليا اى يكون
الاعراب فى حالة النصب والجر باليا **قوله** وهما اى النصب والجر
قوله كذلك اى باليا **قوله** واذا عرفت لما كان الاعراب
التقديرى فى مواضع مخصوصة ضبطها اذ بذلك ينضبط اللفظى ايضا

قوله لان اعرابهما اى اعراب المفرد والجمع المذكورين
غير المنصرف اى الاسم المعرب لما كان ينقسم الى منصرف وغير منصرف
وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ضبطه اذ به ينضبط المنصرف
ايضا قياسا للاعراب التقديرى واللفظى قوله يكون فيه علتان
فان قيل نحو هند اذا صرف فيه علتان فيدخل فى حد غير المنصرف فلا
يكون مانعا قلنا انما انصرف نحو هند اذا اعتبر معا ونه خفة سكون
الوسط احدهما فكان حينئذ احديهما فى حكم العدم فلا يكون فيه
علتان معتبرتان والمراد ذلك قوله وقال بعضهم انه اثنان
الحكاية والتركيب اما الحكاية ففى وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم
واجهل ومع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما
بطريق الحكاية الفعلية يعنى كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما
من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخلا عليهما بعد النقل وفيه نظر
لانه ينادل نحو افعل علما واما التركيب ففى البواقى كتركيب التانيث
بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث
مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم وتركيب العدل

فى عمر فانه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية اولا بعامر
فعدل عنه خوف اللبس الى عمر وفى نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة
وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسم فى نحو بعلبك و
تركيب الالف والنون اما مع الاسم او مع العلمية او مع الوصف
وتركيب العجمة وهو اما تكررها فى العجمى والعربى او تركيبها مع العلمية
وفى كله نظر وهذا ليس ملحقا بهذا الكتاب فان الشارح كتبه
على حاشية هذا الكتاب وبعض الكتاب يكتبونه فى الشرح وهو
سهو قوله ومراعات الاصل نحو ارطى يرتع به الجلود وهو
منصرف لان الفه للالحاق لا للتانيث بدليل ارطاة فاذا
سمى به مذكرا امتنع من دخول تاء التانيث فصار شبيها بالف
التانيث فمنع من الصرف قوله ومراعات الاصل فى نحو
احمر وفى نحو مساجد علما قوله القول بانها تسع تقريب وهو اقرب
مما ذكره غيره ويحتمل ان يكون معناه ان يكون كل واحد علة
لمنع الصرف قول تقريبى اذ العلة فى التحقيق اثنان منها قوله
على انها حكاية عن حال قد يقال لا حاجة الى ارتكاب الحكاية

لان تعداد العلل في معنى ان كل واحدة منها يمنع من الصرف
فقوله والنون ماله بحسب المعنى وبمنع النون فيكون زائدة حالا
من النون نظرا الى معنى الكلام فان النون بحسب المعنى فاعل و
ان كان بحسب الصورة عطفا على خبر المبتدا **قوله** لان الجملة الخ
والكلام على هذا الوجه يدل على ان الجملة سببا لانها عطف على
الاسباب المعدودة **قوله** اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام
في النون كما يحكم بزيادتها في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا
فكانه قيل ونون زائدة وكمثل حمار **قوله** واما الالف والنون
المزيدتان فاختلف فيه اي في هذا السبب الذي هو الالف والنون
قوله لمشابهته الفي التانيث اي في امتناع دخول تاء التانيث
كما يجي **قوله** وزينب للتانيث المعنوي والعلمية الظاهر ان يقال
وزينب للتعريف العلمي والتانيث المعنوي فان زينب هناك
مثال لقوله ومعرفة **قوله** ولهذا لو سميت امراة بمسلمات
الخ قد سبق الاشارة الى ان نحو مسلمات علما منصرف عند المحققين لا
لان منع التاء ليست متمحضة للتانيث بل يدل على الجمعية ايضا

فلا يقوى قوة المتمحضة فلا يعتد بها في منع الصرف ولا يجوز ان
يكون هناك تاء مقدرة اذا كان علما لمؤنث لان وجود التاء
الظاهرة مانع من تقدير تاء اخرى فليس هناك الا العلمية وحدها
قوله اجاز بما ضرورة الشعر وذلك اما بانكسار الوزن كالمثال
الذي ذكره ويجب تنوينها الصرف واما بلزوم الزحاف كما في
قوله اثري ابن جرموز عتيق شلو؛ ولا يجب ههنا الصرف بل يجوز
كما في التناسب **قوله** لان الضرورة فان قيل الضرورة تندفع
باعادة التنوين في نعمان مثلا فلا حاجة الى اعادة الكسر وجعل
الاسم بحيث لا يبقى فيه اثر من اثار منع الصرف قلنا ان الممنوع
بالاصالة هو التنوين لانه منشأ الثقل وهو المنافي بمعناه
لعدم الانصراف فلما اعيد هناك الاسم الى اصله بالكلية فلم يبق
شيء من اثار منع الصرف **قوله** لانه لما كان ما قبله وما بعده
اراد بما قبله قوله تعالى اما شاكرا واما كفورا **قوله** لانا نقول
لا نسلم ذلك لجواز ان يكون الجمع الخ وذلك لان كونه مع
صيغة منتهى الجموع يقوى الجمعية بخلاف الصفة كان لزوم التانيث

يقوى التأنيث قوله العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية
اى عن صيغته التى كان اصله ان يكون على تلك الصيغة فثلث
مثلا كان اصله على صيغة ثلثة ثلثة بخلاف نحو ضارب المشتق عن الضرب
اذ ليس اصله ان يكون على صيغة الضرب بل هيهنا اخذ صيغة من صيغة
اخرى لا خروج الاسم من صيغة الى اخرى فلا يرد لزوم كون ضارب
غير منصرف للعدل والصفة قوله وتحقيق العدل فيه اى فى هذا المذكور
الذى هو ثلث واخواته قوله وذلك انه من الاعداد المشهور
من الفاظ العدد من الواحد الى العشرة هو واحد واثنان الخ
فتكون آحاد واخواته متفرعة منها معدولة عنها مكررة كما سياتى
قوله لان المراد من كل منها العدد المكرر اى انما حكمنا بكون
آحاد واخواته معدولة عن الفاظ العدد المكررة الخ لان المراد
من آحاد واخواته العدد المكرر قوله للعدل والصفة الوصفية
فى ثلث مثلا اصلية لانه معدول عن ثلثة ثلثة وهذا المكرر لم
يستعمل الا وصفا فالوصفية لازمة للمكرر فتكون اصلية فيما
توجد منه اعنى ثلث وان لم تكن الوصفية فى اسماء العدد ونحو احد

واثنان الخ اصلية كما سياتى قوله واما فوق الاربعة قال
المصنف فى شرح المفصل وهل يقال فيما عداه الى التسعة والمثال
الى التسعة ولم يقل الى العشرة لانه قد ثبت عشار فى قوله خصالا
لا عشارا او لا يقال فيه خلاف اصحها انه لم يثبت وقد نص البخارى
فى صحيحه على ذلك فقول الشارح يعنى اى يعنى المصنف والا فالظاهر
اعنى والاولى ان يقرأ بالنون قوله أُخر علم انه معدول عن آخر من
وهذا اصح مما قيل ان أُخر معدول عن الآخر قوله وفعلاء
غير صفة قياسه ان يجمع على وزن فعالى واما فعلاء للصفة
فيجمع على فُعْل كحمراء وحُمْر وهذا اولى مما قيل ان جمع معدول
عن جمع لان جمعاء كحمراء وذلك لان مذكر حمراء اعنى احمر لا يجمع
بالواو والنون ومذكر جمعاء يقال فيه اجمعون فلا ينعكس احدهما
على الآخر قوله واما باب قطام اراد بباب قطام فعال الذى
هو علم الاعيان المؤنثة من النسوان وغيرها قوله فلم يوجب وقوع
اى تعذر منع الصرف قوله بتقدير العدل فيه فلا يكون فيه
تقدير العدل لرعاية قاعدتهم فى منع الصرف قوله ان فعال

مبني عند اهل الحجاز اعلم ان فعال اسم فعل كنزال مبني اتفاقا وكذا
فعال مصدر كفجار وصفة كفساق علما مبنيان واما فعال الذي
هو علم الاعيان المؤنثة ففيه الخلاف وهو المراد بقوله ان فعال
مبني عند اهل الحجاز قوله حضار اي حضار اسم الكوكب يشبه سهيلا
وكانه مؤنث سماعي يندرج في اعلام الاعيان المؤنثة قوله
وبوار علم لبقعة مخصوصة قوله وليس فيه اي في فعال الذي
في آخره راء ليحصل موجب البناء فانه اذا قدر فيه العدل حاله
فعال الذي هو اسم الفعل كنزال فصار مبنيا كفعال المصدر او الصفة
فانه ايضا مبني كذلك قوله فلما قدر العدل الخ ماشيا التقدير
انما يتم على لغة اكثر بني تميم واما على لغة اقلهم فلا لانهم يجعلون ما في
آخره راء معربا غير منصرف ايضا وح يقال لما كانت الاقسام
الثلاثة من فعال معدولة قدر العدل في القسم الرابع طردا
لباب فعال مطلقا على وتيرة واحدة وضعف هذا ايضا ظاهر
قوله الوصف شرطه المراد من الوصف ههنا كون الاسم دالا
على ذات مبهمة باعتبار معنى معين كالاحمر والضارب قوله

ثم جعل اسما للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقا فباعتبار ذات
الحية في مفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية اذ قد
اعتبر في مفهومه الاتصاف بالسواد وكذلك حال ارقم فانه
اسم للحية التي فيها سواد وبياض لا للحية مطلقا كما يشعر به عبارة
المتن والشرح قوله ثم جعل اسما للقيد الذي فيه سواد اعني الماخوذ
من الحديد لا للقيد مطلقا قوله وشرط التانيث بالتاء الظاهرة
سواء كانت في مؤنث حقيقي كمسودة او لا كحمرة قوله في معرض
الزوال فان قائمة تحذف منها التاء مع بقاء الاسم على معناه
الاصلي واذا جعل قائمة علما صارت التاء لازمة فيكون غير
منصرف قوله فلا يكون لازما اي اذا لم يكن لازما كان ضعيفا
فلا يقوى على منع الصرف قوله لانه لو لم يكن علما الخ فان
جرحا يطلق على المذكر والمؤنث قوله وجب منع صرفه لانه
ليس فيه خفة لسكون الوسط وذلك لان التحرك التقديري معتبر
على ما ذكرت قوله وفيه نظر اي وفي وجوب منع صرفه نظر
قوله وذات في الصحاح انك اذا وقفت على ذات قلت ذاه

بالهاء فدل على ان اصلها الهاء ولكنها لما وصلت لما بعدها صارت
تاء قوله واصل ونشاه شاهة والدليل ان تصغير شاة شويهة
وجمعها شياه قوله ولهذا كان كراع الكراع للغنم والبقر بمنزلة
الوظيف في الفرس والبقر وهو مستدق الساق يذكر ويؤنث
والكراع اسم لجمع الخيل ايضا قوله اسم الفحل اي للذكر من الفرس
قوله مثل عناق الانثى من اولاد المعز قوله فلنا لا نسلم ان
التانيث في الجمع حقيقي فاذا سمي بالجمع لم يبعد تانيثه قوله هذا اذا
لم يعتبر اي كون العلمية شرط في منع الصرف قوله نحو اجمع فانه
غير منصرف لوزن الفعل والتعريف قيل جمع غير منصرف للوزن
والوصفية الاصلية التي قد زالت فلا حاجة الى اعتبار تعريف
التوكيد وكذلك جمع غير منصرف للعدل والوصفية الاصلية وعلى
هذا يكون شرطه هو العلمية فقط قوله بعض التواكيد انما قال
بعض التواكيد لان جمعا مستغن عن اعتباره قوله لان الفاظ
التواكيد اعني اجمع واخواته معارف اتفاقا ولهذا لم تقع توكيدا
للنكرات فقيل تعريفها بتقدير الاضافة وقيل بتقدير اللام وقيل

بهذه الالفاظ اعلام بمعانيها قوله فعلى هذا لا يحتاج
الى شرط احد الامرين بل شرط التعريف العلمية سواء كانت العلمية
في الفاظ التواكيد او غيرها اي شرط العجمة قيل الاولى ان يقال
شرط العجمة ان تكون في الاول استعمل العرب علما اذ بذلك يحصل المقصود
وهو عدم تصرف العرب في ذلك الاسم الا يرى ان قالون
اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقله العرب الى العلم فلم يتصرف فيه
فصار غير منصرف قوله احدهما ان يكون الاسم الذي فيه العجمة
قوله او غير ذلك نحو جعله بالتصرف على وزن كلامهم كما جعلوا
في ديباج قوله فلم يمنع الصرف اي فلم يمنع الاسم الذي لم يبق
عجمته في الصرف قوله ولهذا اي ولان شرط العجمة ان يكون
علما في العجم اذا سمي بلجام اي اذا سمي به رجل لانه لولا ذلك اي
لولا احد الامرين قوله فلم يبق فيه الا سبب واحد حاصله ان
العجمة سبب ضعيف اذ ليست امرا حقيقيا ثابتا في الاسم بل هي
امر اضافي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط واما التانيث
في هند فهو امر محقق فيه فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط والتانيث

قوله وشرا اسم حصن بديار ربكة قوله على صيغة منتهى الجموع
انما سميت منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا
فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا تغير الصيغة
عن حالها فلم يمنع الصرف قوله جمع السلامة نحو صواحبات
ونحو ايامنين جمع ايامن وهو جمع ايمن قوله ولهذا الجمع ثلثة
اوله مفتوح وثالثه الف قوله نحو صياقلة جمع صيقل وهو الصانع
الذي يجلو السيف قوله مثل فوارهة جمع فاره الفارة الحاذق
ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس الجواد
ولو قال جمع فارهة لكان اظهر قوله ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بصيغة منتهى الجموع والجواب الصحيح ان يقال ان الكلام
في جمع يكون جمعيته متحققة وباقية على حالها ومثل هذا الجمع لا يوجد
فيه ياء النسبة نعم اذا صار علما وزال عنه جمعيته كحضاجر ومداين
جاز دخول ياء النسبة عليه وحينئذ لا يتغير جمعيته الا صلية اذ قد
صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة وايضا باخراجه اليا اخرج
عن الصيغة المعتبرة هذا اذا لم يكن ياء النسبة في مفرد واما

اذا كانت فيه فلا اخلال بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كراسي
في جمع كرسي قوله واذا كان كذلك يعني انه منصرف جمع فرزين
او فرزان بكسر الفاء وهو معرب قوله واذا كان كذلك
لم يكن فيه تانيث لا شك انه لا يكون فيه تانيث حقيقي لكن الظاهر
ان يكون في حكم الضبع الذي هو مونث غير حقيقي فالاعتماد
على الجواب الثاني قوله ولقايل ان يقول يعني لما كان
الجمعية زوالها معتبرة في منع الصرف نحو حضاجر كالوصفية
في نحو اسود للحية كان الواجب عليه ان يقال الخ ويمكن ان يجاب
عنه بانه بين هذا المعنى بقوله وحضاجر الخ فلا قصور في
المقصود وذلك لان المقصود اشتراط الاصلية في الوصف
لامرين احدهما ان الوصفية الزايلة معتبرة هو الثاني ان الوصفية
العارضية غير معتبرة والعروض في الجمعية غير متصور واما
اعتبار الجمعية بعد زوالها فقد بينه بقوله حضاجر علما ولو قال
وشرط الجمع ان يكون في الاصل كما في الوصف لتوهم جريان
الامرين في الجمع كما في الوصف قوله بعيد ان جمع سروال

تقديرا فكان كل قطعة من السراويل سمى سروالة ثم جمعت سروالة
على سراويل **قوله** اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان
تكون عشرة وذلك لان الحمل على النظير صارت سببا عاشرا
للتسعة المذكورة ولم يتعرض المصنف لهما اى لم يتعرض المصنف
للحمل على النظير في تعداد الاسباب ولم يتعرض فى مباحث الجمع
ايضا ان الجمع ينقسم الى تحقيقى وتقديرى كالعدل والجواب ان
يكون الحمل سببا ليس امرا محققا بل هو احتمال وكذا كون الجمع
تقديريا احتمال فلم يتعرض لهما هناك بل اكتفى بذكرهما ههنا على
وجه الاحتمال **قوله** فيكون جواز مثل سلام ان يكون في الوزن
والمعنى مشابها لسلام وكلام كما ان كوصيا قلة وقزا زة كان
مشابها بينهما لكراهية وطواعية على ما مر **قوله** لان اصل هؤلاء
جوارى الخ الظاهر انه جعل الاعلال متاخرا عن منع الصرف
فلذلك ورد جوارى مضموما بلا تنوين وح يلزم ان تقال
في حال الجر جوارى بالفتح فلا يتصور اعلال لحذف حركة الياء
فما ذكره في توجيه جوار يؤدى الى اللغة القليلة التى ورد عليها

شعر الفرزدق فالاولى ان تقال اصله جوارى بالتنوين
فلما حذفت الضمة التقا الساكنان لحذف الياء فجعل
هذا التنوين الذى كان في الاصل للصرف عوضا عن
حركة الياء او تقال بعد حذف الياء حذف تنوين الصرف
ايضا ثم عوض عنه الياء او عن حركتها تنوين اخر ولا بعد
فى اعتبار الصرف للاعلال لتصحيح الصيغة المتقدمة على
تصحيح احوالها والغالب الاصل فى الاسماء الصرف ولما
نظر بعد الاعلال الى حال الصيغة وجدت مستحقة لمنع الصرف
لحذف تنوين الصرف الذى جئ به للاعلال ثم اتى بتنوين
آخر وح يكون مررت بجوار اصله بجوارى بالكسر والتنوين
لحذف الكسرة فالتقا ساكنان على ما ذكرناه فى حالة الرفع
قوله لانه لو لم يكن علما الخ واما اذا صار المركب علما فانه
يصير جزاؤه كحروف كلمة واحدة فيكون التركيب لازما **قوله**
وانما وجب ان لا يكون باضافة الى آخره فالمركب الاضافى
اذا جعل علما كعبد الله اجرى الاعراب على جزئيه معا فيقبل

هو كلمة واحدة حال العلمية واعربت باعرابين نظرا الى اصلها
وهو المناسب لما ذكره المصنف في حد كلمة وقيل هو كلمتان
نظرا الى اللفظ وهو المناسب لتحديد الكلمة باللفظ الدالة الخ
وانسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف
والصفة اذا جعل علما كحيوان ناطق **قوله** فبالجرى قد يعبر الحقها
على انه مصدر ليكون ما بعده مبتدا والجار والمجرور خبر متقدما له
عدم جعلها المنصرف غير منصرف ملتبس بالجرى وقد يقرا مشددا
على انه صفة مشبهة فيكون الباء زائدة في المبتدا وكذا حال قيل في كلي
ان تكون الباء زائدة **قوله** تابط شرا جعل الشارح مثل
تابط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق
ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا
من مبني الاصل وان كان اجزاءها معربة اما اذا جعلت علما فقد
صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجرى الاعراب على آخره كبعلبك
لكن لما كان الجزء الاخير منه تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة
على القصة امتنع منه ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا

فيكون

فيكون من المعربات التقديرية حقيقة لا من المبنيات لكن الحكاية
يقتضي اعتبار التعدد ظاهرا في اجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها
اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف **قوله** على المذهب الاصح فان
خمسة عشر محكي على بنائه وهو الاصح وقد يجرى عليه الاعراب ويمنع
من الصرف وح لا حاجة الى الاحتراز عنه **قوله** فانا لا حاجة الخ
قد يقال ان كون الاصوات وكون مثل خمسة عشر مبنية مذكور فيما بعد
فيعرف بذلك خروجها عن التراكيب المعتبرة في منع الصرف اما كون الجملة
حال العلمية مبنية محكية او معربة محكية فلم يذكر فلذلك احترز عنها لان
الحكاية مانعة عن اعتبارها اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف وعدمه
فان قلت اذا جعلت الجملة معربة تقديرا ينبغي ان يحكم بالانصراف او
بعدمه فان عدم ظهور الاعراب لا ينافي الانصراف ولا عدمه
كما في عصى وحبلى قلت لا يبعد ذلك وجعلها غير منصرفة وان لم يظهر
فيها اثر منع الانصراف **قوله** اعلم ان الالف والنون انما يمنع
الاسم من الصرف افراد الضمير الراجع الى الالف والنون لانهما
معا سبب واحد **قوله** في امتناع دخول تاء التانيث عليهما اي على

الالف والنون وعلى التي للتانيث **قوله** وسعدانة التاء فيها
للوحدة كثمرة وكذا في مرجانة **قوله** نحو عمران علم شخص من الاعيان
مكسور الفاء **قوله** وفعلان علم جنس من الاوزان مفتوح العين
وهذا علم يستعمل في كلام النحاة **قوله** وسبحان علم جنس من المعاني
مضموم الفاء **قوله** وعدمه كسكران اورد في العلم اوزانا مختلفة
ولم يورد في الصفة الا وزنا واحدا وهو مفتوح الفاء لان مضموم الفاء
من الصفات كعريان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسورا
الفاء لم يوجد في الصفات **قوله** لان وجود فعلى ليس شرطا من
جعل وجود فعلى شرطا نظرا الى انتفاء فعلانه انما يعلم تحققا بوجود فعلى
ويرد عليه انه قد يعلم ذلك بطريق آخر كما في رحمن **قوله** وهو انتفاء
فعلانة من رحمان لما كان رحمان مختصا بالله سبحانه لم يتصور فيه تانيث
لا بالتاء ولا بالصيغة **قوله** في ندمان بمعنى النديم من المنادمة
واما ندمان من الندم بمعنى النادم مؤنثه ندمى فيكون غير منصرف اتفاقا
كسكران **قوله** كتشمر وضرب اذا سمي رجل بهما واما اذا سمي بها امراة
لم يحتج الى اعتبار وزن الفعل وينبغي ان يكون ضرب وشمر مجردين

عن

عن الضمير المستتر والا لكانا جملتين محكيتين كما ترى تابط شرا **قوله**
واوزانه الفعل اي اوزان ما في اوله زيادة كزيادة الفعل
قوله لا انفال انه اعجمي يعني ان الحكم بزيادة حرف الكلمة واصالتها
انما هو في الالفاظ العربية وهذه كلمة اعجمية فلا يحكم عليها بزيادة النون
وايضا مثل جعفر لم يات في العربية **قوله** بنهشل النهشل الذئب
وبه سمي الرجل **قوله** اما الاول وهو ان يختص بالفعل فطابه الذي
يختص بالفعل كيزمع ويلمع **قوله** وناقة يعملة الناقة اليعملة النجيبة المطبوعة
على العمل **قوله** وارمل الارمل الرجل الذي لا امراة له والارملة
المراة التي لا زوج لها **قوله** ان كانت الوصف اي تلك العلة
التي تنسب اليها العلمية بالاجتماع **قوله** فلانها لا تجامعه بين الخ
وذلك لان العلمية تقتضي الخصوص كزيد مثلا والوصف يقتضي العموم
في جميع ما قام به المعنى المعتبر في مفهوم الوصف كاحمر مثلا فانه يطلق
على كل ما قام الحمرة وبالجملة يعتبر في العلم ذات معينة وفي الصفة
ذات مبهمة فلا يجتمعان قطعا **قوله** والمعرفة اي ترك ذكر المعرفة
اولى لان المعرفة المعتبرة في منع الصرف هي العلمية لانها سببان

متغايران ومعنى اشتراط المعرفة بالعلمية انها يجب ان تكون علمية
بخلاف ساير الاسباب المشروطة بالعلمية فانها اسباب مغايرة
للعلمية تجامعها العلمية **قوله** لما بينهما اى بين العلمية والصفة **قوله**
فلانها لا تجامعها موثرة فيها بحث وهو ان العلمية كما تجامع الجمعية
الاصلية الزايلة بالعلمية كذلك تجامع الوصفية الاصلية الزايلة
بالعلمية وكما لا تجامع الوصفية المحققة كذلك لا تجامع الجمعية المحققة
كيف والجمع لم يعتبر فيه تعيين الذات بل تعداد الافراد بلا تعيين
الذات والعلم يعتبر فيه تعيين الذات لا يقال اذا جعل الجمع
علما لاشخاص متعددة فقد اجتمع العلمية والجمعية هناك لانا نقول
بل ذات الجمعية بواسطة اعتبار خصوصية ذوات معينة وتبقى هناك
شبه من معنى الجمعية اعنى التعدد كما انه اذا جعل نحو احمر علما لذات مخصوصة
موصوفة بالحمرة واعتبر فى مفهومه مع خصوصية الذات الاتصاف
بالحمرة ايضا فانه يزول الوصفية ويبقى شبه منها فلا فرق بين هذا
الوجه بل منه وجه آخر وهو ان الوصفية الاصلية لا يعتبر حال العلمية
لما سيأتى والجمعية الاصلية يعتبر حال العلمية اذ لا محذور فيه اصلا

اى لا يجتمعان معا بالاستقلال وبيان ذلك ان العدل انما
هو فى اوزان مخصوصة كثلث واخر وجمع واخواته وكثير من الاعلام
الواردة على فعل غير منصرف فى كلامهم وليس شيء منها من اوزان
الفعل بهذا وقد قيل ان جعل اخر معدولا عن المعرف باللام كان اخر
ايضا معدولا عن المعرف باللام فقد اجتمع العدل مع الوزن وايضا
نحو اصمت علما لبرية منه اوزان الفعل مع وجود العدل فيه والجواب
ان شيئا منهما غير متحقق اما الاول فلجواز ان يكون اخر معدولا
عن آخر منه كما مر واما الثانى فلجواز ورود اصمت بالكسر وان لم
يشتهر فالاوزان التى يتحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا
لم يجامع وزن الفعل فتامل **قوله** اذ كل من الثلثة سببا تاما لم يرد
بالتام ان كل واحد علة تامة بل ان كل واحد يعد وحده سببا
من الاسباب التسعة المعتبرة فى منع الصرف **قوله** وليس مثل مساجد
علما كذلك اى ليس يلزم من اعتبار الجمعية فى مساجد علما دون
العلمية ترجيح بلا مرجح لانهما لا يتساويان فى السببية **قوله** وخالف
سيبويه الاخفش لما كان مذهب الاخفش موافقا لما ذكره المصنف

من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف جعله مثلا
ونسبة المخالفة الى سيبويه وايضا لما كان من مذهب سيبويه خفاء و
اراد ان يشير الى مستنده بقوله اعتبارا الوجوب نسبة المخالفة اليه ونصب اعتبارا
على انه مفعول له ومن قال ان الصحيح رفع الاخفش وجعل قوله اعتبارا
بدل اشتمال من سيبويه اي خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة
فقد ارتكب ما لا يعنيه ولا يعتد به **قوله** وقال الاخفش انه منصرف
الاستدلال على مذهب الاخفش ظاهر فان الوصفية زالت بالعلمية
والعلمية زالت بالتنكير والزائل لا يعتبر **قوله** واذا نكر زال ذلك
المانع قد يقال هذا المانع قد زال لكن ههنا مانع آخر وهو ان الوصفية
ليست متحققة في حال التنكير وحق الزائل ان لا يعتبر فحينئذ لا بد من دليل
على اعتبار الوصفية بعد زوالها وهو امتناع اسود وارقم للحية مع
زوال الوصفية منهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لما ذكرنا من ان الاسود اسم للحية السوداء
والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم
من اعتبار الوصفية فيهما اعتبار الوصفية في احمر بعد التنكير لانها قد

زالت عنه بالكلية **قوله** لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل اي اذا
سمي به لم يكن غير منصرف للعدل والعلمية كما كان احمر غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وذلك لان العدل في باب ثلث تابع للوصف فلما
زال الوصف بالعلمية زال العدل ايضا بخلاف وزن الفعل في
احمر فانه ليس تابعا للوصف حتى يزول بزواله واما اذا نكر باب
ثلث بعد العلمية ففيه خلاف كما في احمر بعد التنكير **قوله** لكونه وصفا
في الاصل لان الوصفية الاصلية اذا زالت فان لم تكن معتبرة
لكونها زائلة لم تكن معتبرة في احمر بعد التنكير بل كان منصرفا وان كانت
معتبرة بعد زوالها كانت معتبرة في مثل حاتم حال العلمية فيكون غير
منصرف **قوله** لزم اعتبار المتضادين وهما العلمية والوصف
فان قلت المتضادان لا يجتمعان فكيف يتصور اعتبارهما في
حكم واحد قلت احد المتضادين ههنا متحقق وهو العلمية والآخر
اعني الوصفية ليست متحققة بل هو لاصالته في حكم المتحقق واجتماع
المتضادين بهذا المعنى وهو ان يكون احدهما متحققا والآخر
مقدرا ممكن لكن اعتبارهما في حكم واحد غير مستحسن **قوله** الثاني

وعبد الحوص من آل جعفر الحوص ضيق في مؤخر العين يقال
رجل احوص وامراة حوصا ثم جعل احوص علما والشاعر جمع
الاحوص في حال العلمية تارة على الحوص اعتبارا للوصف الاصلي
وتارة على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضة بسبب العلمية وانما قلنا
ذلك لان افعل الصفة يجمع على فُعل كحُمر وافعل الاسم على افاعل كارانب
قوله فاعتبر العلمية وذلك لان احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل **قوله** يجر بالكسرة ان كان اعرابه لفظيا احترز عن مثل
حبلى فان كسرته تقديري **قوله** فدخله الكسرة ولم يدخل التنوين بسبب الاضافة
واللام **قوله** انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايضا اى كما كان
غير منصرف قبل دخولهما تبعا للتنوين وذلك لان المنافي لغير المنصرف هو
التنوين الدال على التمكن وانما حذف الكسرة تبعا له لانهما يتعاقبان
في مثل غلام زيد فلو دخله الكسرة لتوهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف
الكسرة تبعا لحذف التنوين وهذا التوهم لا يمكن مع اللام والاضافة
فعاد الكسرة **قوله** ان بقي العلتان اى ان كانت العلتان باقيتين
مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت

احدهما

احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام و
الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في
ابراهيم شابا وان لم يكن شرطا كما في عمران واحمد زالت احديهما
وان لم يكن هناك علمية بقيت العلتان على حالهما **قوله** وانما لم يقل
ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة
لا يقال معنى المرفوع مشتمل على معنى الرفع مع زيادة فيكون الرفع
اجلى منه لانا نقول بعد العلم بحال صيغة المفعول منه اللغة لا اشتباه
في مفهوم المرفوع الا باعتبار معنى الترفع دينه فهما مساويان ايضا
لم يحكم الشارح بالتساوي بل بتوهم التساوي وهو حاصل هنا وقد يقال
فايدة العدول عن الرفع التنبيه على ان المرفوع ينقسم الى قسمين اصلي
وهو الفاعل وملحق به وهو ما عداه **قوله** ولم يرجع الضمير الى
المرفوعات منهم من وصل جعل الضمير راجعا الى المرفوعات و
جاز تذكيره نظرا الى ما بعده اعني لفظ ما اى المرفوعات هو ما اشتمل
اى اسما اشتملت على علم الفاعلية وكما ان مفهوم المرفوع يحتاج
الى تفسير كذلك مفهوم المرفوعات يحتاج اليه الا ان المشهور في

اشار بهذا المقام تعبير المفرد كما ذكره الشارح ويؤيده قوله
فمنه الفاعل **قوله** وانما قال ما اسند ولم يقل اسم اسند اليه
قوله وان كان في تفسيره الاسم يدفع هذا الكلام بان المصنف
ذكر الاسم في تعريف المبتدا مع انه دخل فيه نحو وان تصوموا خير لكم
قوله يدخل فيه فاعل اسم الفاعل الخ مثال فاعل المصدر اعجبني ضرب
زيد عمروا وعلى الاضافة قوله تعالى ولولا دفع الله الناس مثال
فاعل اسم التفضيل في المضمر زيد افضل من عمرو وفي افضل ضمير عائد
الى زيد وهو فاعله ومثاله في الظاهر بالشرايط المذكورة نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل الكحل فاعل احسن مثال اسماء الافعال
نحو نزال فان انت فيه مضمر وهو فاعل نزال مثال الظرف نحو زيد
عندك مع عندك ضمير مستتر راجع الى زيد ومثال الجار والمجرور نحو زيد
في الدار فان هو مستتر في الدار وهو فاعل في الدار على سبيل المجاز
قوله وقدم عليه الضمير في عليه راجع الى ما في ما اسند لا الى الفاعل
كما توهم من العبارة **قوله** لدفع وهم اى لدفع هذا الوهم لان
قوله ان زيدا اى قولنا زيد قام مسند اليه اى مسند اليه الفعل الذى

هو قام **قوله** لانه على تقدير ان تكون مسندا اليه انما قال على تقدير
ان تكون اى زيد مسندا اليه الفعل لان قام هٰهنا مسند الى الضمير
المستتر فيه الراجع الى زيد وهذه الجملة اعني قام مع فاعله مسند الى
زيد فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقوله وقدم عليه وذلك لان الفعل او
شبهه لا يسند الا الى ما بعده ثم المجموع من الفعل او شبهه مما اسند اليه
قد يسند الى امر متقدم عليه كما في زيد قام او قائم لكن قد يتوهم ان
قام او قائم مسند الى زيد بناء على ان الضمير مستتر مع انه عبارة عن زيد
فاحتيج الى هذا القيد لدفع التوهم **قوله** على جهة قيام الفعل بالفاعل
اى بالاسم الذى اسند اليه الفعل **قوله** علم زيد العلم صفة حقيقية
موجودة في الخارج قائمة بذات العالم بخلاف القرب فانه امر اضافي
اعتباري وبخلاف الموت فانه عدمي فليس لهما قيام حقيقي بالفاعل
لكنهما اسند اليه على طريقة اسناد العلم الى فاعله وهي صيغة المعلوم
فهما مسندان الى الفاعل على جهة القيام اى على طرز وطريقه
قوله ولم ينتقض الحد الى قوله اعم من الاسناد بالفعل وتقدير
الاسناد وفي المثال المذكور اعني قام زيد تقدير للاسناد وحاصل

قوله لان المراد بالاسناد هو الاسناد بالايجاب المراد بالاسناد
ههنا هو النسبة ولا شك ان الايجاب فيه نسبة مع ايقاعها وفي السلب
نسبة مع انتزاعها قوله لان الفعل الاصطلاحي في غير قايم بالفاعل
والفعل الاصطلاحي هو لفظ ضرب مثلا وهو قايم بالمتلفظ اما
لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور كما في قوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى قوله لقربه بالفعل اى للصوقه بالفعل لصوقا اكثر
من لصوق ساير الاشياء بالفعل اى باقي الاشياء منه المفعول و
غيره قوله ولكونه عطف على قوله لان الفعل قوله هو جزء للفعل
غالبا كما في ضرب زيد ونظايره واحترازا ايضا عن قولك اكثر وقيل
واسود فان الفاعل ههنا في الحقيقة ليس بموجود اعلم ان المفعول
الاول من باب اعطيت وذلك لان الاول اخذ والثاني
ماخوذ فان قولك اعطيت زيدا درهما معناه جعلت زيدا عاطيا
درهما اى اخذا له من العطو وهو الاخذ قوله في عدم جواز اعطيت
صاحبه الدرهم اى لا يجوز ذلك كما لا يجوز آخذ صاحبه الدرهم
قوله وجواز اعطيت درهمه زيدا اى يجوز ذلك كما يجوز اخذ

درهمه زيد قوله ومنه كان يعطي حقهن القصايد فالضمير
في حقهن راجع الى القصايد اى من كان يعطي القصايد حقهن
فالقصايد متاخر لفظا لكنه مقدم رتبة لانه المفعول الاول
قوله ان هو سمي اكل والكمثرى ماكول لا يوجد قرينة معنوية وما بعدها
قرينة لفظية قوله وجب تقديم الفاعل على المفعول سواء كان
المفعول متصلا او لا قوله فلا يخ منه ان يجوز مع تقديم المستثنى الخ
اى لا يخلو الحال منه ان يجوز ان يستثنى باداة واحدة شيئان عن
شيئين آخرين او لا يجوز ذلك قوله مع ان الاخفش اجازه
اى اجاز تقديم المفعول مع الا على الفاعل ولا يلزم انقلاب
المعنى ولا الحصر فيهما بل الحصر انما هو فيما يلي الا وهو المفعول
قوله وكذلك عبد القاهر والحق ان تقديم الفاعل ليس بواجب
في هذه الصورة بل تقديمه اولى اذ لو لم يتقدم ان يقطع الصفة
قبل تمامها قوله فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا
ولا يرد ههنا النقض المذكور هناك بل تقديم الفاعل ههنا
واجب بلا اشكال لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل

انقلب المعنى قطعا **قوله** ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو
وفيه من الاشكال الذي عرفته فيلزم انقلاب المعنى اى الاشكال
الذي قدمه هو ان الانقلاب انما يلزم اذا قدم الفاعل وحده
واما اذا قدم مع الافعال انقلاب اذ الحصر انما هو فيما الا كما
عرفت **قوله** كقول القايل زيد في جواب من قال من قام
اي قام زيد فان قلت ان السؤال اعني من قام جملة اسمية
فينبغي ان يكون الجواب ايضا جملة اسمية لتتوافقا في كونهما جملتين
اسميتين على ما سنذكره في جواب من قال اقام زيد ام لا
مقدر بجملة فعلية حقيقة اذ تقديره اقام زيد ام قام عمرو ام قام بكر
الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فلما تضمن من معنى
الاستفهام قطعا للتطويل وجب تقديمه لذلك كان ذا الاعلى
ذات الفاعل صار الجملة اسمية بتقديم المسند اليه في الظاهر
ففي الجواب روعي المطابقة مع الحقيقة دون الصورة ويؤيد
ذلك مجيء الجواب جملة فعلية في قوله تعالى قل يحييها الذي و
قوله خلقهن العزيز **قوله** يبكيك يزيد يقال بكيته وبكيت عليه

كلاهما بمعنى خزع الرجل اي خضع وذل والضارع الضعيف
النحيف **قوله** المختبط السايل الذي يختبط بالليل المختبط
هو الذي يسال من لا قرابة بينهما وقوله مما تطيح الطوايح اي
من اجل اهلاك المهلكات اما ان يتعلق بقوله مختبط اي يسال
لاجل اهلاك المهلكات ماله او بقوله ليبك اي البكاء لاجل
اهلاك المهلكات يزيد والطوايح جمع المطيحة طاح هلك واطاح
غيره اي اهلكه وكذلك طوحه يقال طوحته الطوايح اي قذفته
القواذف هي الحوادث التي ترمي الشخص في المهالك ففي كل
موضع له مفسر اي في كل موضع للفعل فيه اي في ذلك الموضع
مفسر **قوله** يصير حشوا بلا فايدة هذا لازم في هذا الموضع
ونظايره لان الابهام في المفسر انما نشا من حذفه واما المفسر
الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد **قوله** وانما قدر الجملة الفعلية لا
الاسمية اي لم يقدر في الجواب الجملة الاسمية بان يقال تقديره
نعم زيد قايم بل قدر الفعلية ليكون الجواب مطابقا للسؤال

فی کونهما جملتین فعلیتین **قوله** فاذا تنازع الفعلان الی آخره
وانما صرح بالفعلین بناء علی ان الفعل اصل فی العمل واقتصر علی
اقل مراتب التنازع وهو الاثنان فاذا عرف حال التنازع
بین الفعلین عرف حاله فیما عداه واشار الی هذین الامرین
صریحا بقوله مختلفین صحة الکلام بدون قوله مختلفین صحیح تام
الا انه لا یکون فیه اشارة الی ان هذا القسم الثالث ینقسم الی
قسمین ولا یکون فیه دفع للتوهم الذی سیذکره ولیس شیء منهما
مما یحتاج الیه فی صحة الکلام والحق ان قوله مختلفین احترازا عما
اذا تنازع الفعلان فی اسم باعتبار الفاعلیة وفی اسم آخر
باعتبار المفعولیة نحو ضرب واهان زید عمرا فهما تنازع الفعلان
فی الفاعلیة والمفعولیة ولیس قسما ثالثا من التنازع بل اجتماع
القسمین الاولین وانما القسم الثالث هو ان یتنازعا فی
اسم واحد فیطلبه احدهما باعتبار الفاعلیة والآخر باعتبار
المفعولیة فیکونان مختلفین فی اقتضاء ذلک فقوله مختلفین مما
لا بد منه فی صحة الکلام واعلم ان الظاهر ان المراد منه تنازع

الفعلین اسما واحدا بعدهما انهما بحسب المعنی یتوجهان الیه ویصح
ان یکون هو مع وقوعه فی ذلک الموقع معمولا لکل واحد منهما علی
البدل فحینئذ لا یتصور تنازعهما فی الضمیر المتصل لان الضمیر المتصل
الواقع بعدهما یکون متصلا بالفعل الثانی وهو مع کونه متصلا
بالثانی لا یجوز ان یکون معمولا للاول کما لا یخفی سواء کان ضمیر
غایب ومخاطب او متکلم وسواء کان ضمیرا مرفوعا او غیره واذا
تنازعا فی الضمیر المتصل لم یتصور قطع التنازع فیه لا بالحذف
ولا بالاضمار واما الضمیر المتصل الواقع بعدهما فی نحو قولک
ما ضرب واکرم الا انا فهو تنازع فعلی مذهب الکسائی یقطع
بالحذف وعلی مذهب الفراء یعملان معا واما علی مذهب غیرهما فلا
یمکن قطعه اذ لا یتصور اضمار مع الا ولا بد منه او یفید المعنی
فلیس هذا عندهم تنازعا یمکن قطعه بما هو طریق القطع عندهم ونحو
ما ضربت واکرمت الا اباک یمکن قطع التنازع فیه بالحذف الذی
هو مقبول عند الکل لکنه یمتنع فیه الاضمار ایضا **قوله** انما قید الفعلین
بمختلفین لدفع وهم من یتوهم وعلی هذا یکون حالا من الفعلین.

المقدرين في القسمين الاولين اذ لا يتوهم في الثالث فكان
ينبغي ان يقدم عليه **قوله** لان الفعل الثاني تاكيد للاول
وزيد في المثال الاول فاعل للموكد دون التاكيد فانه لا يقتضي
هنا فاعلا لانه تكرير لمجرد الفعل الاول وزيد في المثال
الثاني مفعول للموكد ايضا دون التاكيد فانه لا يقتضي
هنا مفعولا لانه تاكيد لمجرد الفعل مع الفاعل **قوله** يعني
بمثل ضربت وضربني زيد فانه ضربت وضربني وان توافقا
في جوهر اللفظ لكنهما مختلفان في العمل **قوله** وانما قال في
الفاعلية والمفعولية قد يتوهم ان الفاعل يتناول الفاعل
وما ينسب اليه وان المفعولية يتناول المفعول وما ينسب اليه
وقد عرفت ما فيه **قوله** ولم يترتب الحكم المذكور وهو اختلاف
الفريقين في اعمال ايهما اولى **قوله** وفي لزوم الامر
الثاني نظر بيانه انه لما تحقق التنازع في هذه الامثلة
امكن ان يعمل كل واحد من الفعلين بدلا عن الاخر اذ
لو لم يكن لم يكن هناك تنازع قطعا وح لا نسلم ان زيدا
في المثال الاول لا ان يكون فاعلا للاول بل جاز ان يعمل
فيه الثاني فنصبه على المفعولية ولا يسند الفعل الاول اليه
بل الى ضميره ولا نسلم ايضا ان زيدا يتعين في المثالين الاخيرين
لان يكون مفعولا للفعل الاول بل جاز اعمال الثاني فيه والجواب
عن النظر ان اعمال كل واحد جائز لكن لا اختلاف بين الفريقين
فيهما بل اعمال الاول هو المختار عند الفريقين بهذا هو المراد
من التعين لا انه لا يجوز اعمال الثاني فتامل **قوله** اعلم ان خبر
المبتدا يقع ظرفا سواء كان ظرف مكان او ظرف زمان
نحو القتال يوم الجمعة اي في يوم الجمعة وكذا الجار والمجرور ان
لم يكن راجعا الى احدهما نحو ابو اكرم بستانين **قوله** من نوع النظر
مجازا وفي الحقيقة تمام مرفوعان بذلك المقدر او شبهه **قوله** وفيه نظر
لان حق اللام ان يدخل المبتدا دون الخبر الا في باب ان لظهوره
هناك فيكون دخول اللام هنا في الخبر شاذا **قوله** واعلم انه
لو قال فعلا له مفردا لكان اصوب والجواب ان التقدم هنا
ايضا واجب لئلا يلتبس المبتدا بالبدل او بالفاعل على قول

من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
كالتاء في ضربت هند قوله وفيه نظر لجواز ان يقال مع ان المتعلق
الخبر ضميرا في المبتدا قوله والصواب ان يقول اولمتعلقه الخ
ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور في المثال المذكور قام الظرف
في الظاهر مقام الخبر الحقيقي فيصدق عليه انه متعلق الخبر وانه خبر
والواجب تقدمه على المبتدا ما هو خبره بحسب الظاهر اعني الظرف
قوله واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال لكنه يلزم اطلاق
المتعلق على الخبر قوله الذي يأتيني له درهم فعلا يجوز دخول الفاء
في هذين المثالين وان فرض جوازهما بدون الفاء والعامل
فيه كان على معنى انها تامة بمعنى وجد وثبت قوله واذا كان
اي حاصلا اذا كان قوله فيكون اخطب بمعنى الزمان على هذا
التقدير يكون اذا كان خبرا بنفسه لا بتقدير حاصل قوله هو الذي
يقع المفعول المطلق اي المصدر الذي يصلح في الجملة ان يجعل مفعولا
مطلقا وانما قلنا في الجملة اذ ربما يصلح كذلك في الموضع المذكور
موقعه كما يظهر في بعض المحررات لزيد صوت صوت حسن فقوله

صوت حسن بدل منه فقوله صوت كما هو الظاهر ويحتمل التأكيد
اللفظي نظرا الى الجزء الاول ان جوز في غير المسند من النكرات
ويحتمل النعت نظرا الى الجزء الثاني وان نصب كان مفعولا مطلقا
اما المصدر مذكور والفعل مقدر اي يصوت صوتا حسنا قوله
علاجا العلاج ما يزاول من الافعال بالآلات الظاهرة من
الجوارح والمقصود ان يكون دالا على الحدوث دون الاستمرار
لتناسب تقدير الفعل الدال على الحدوث قوله له علم علم الفقهاء
وله زهد زهد الصلحاء فان العلم والزهد دالان على امرين مستمرين
فلا يصح تقدير الفعل فيرفعان على البدلية قوله ولهذا يلزم النصب
اي ولان المعتبر ان يكون علاجا لم يصح النصب في المثالين المذكورين
ووجب في هذا المثال لان المقصود الحدوث المستند الى
الفعل اي يضرب ضرب الملوك قوله فاذا له صوت صوت حمار
ان رفع صوت حمار احتمل ان يكون مبتدا آخر ترك فيه العاطف
وان يكون بدل غلط لكنه مستبعد في كلام الفصحاء وان نصب كان
مفعولا مطلقا اي يصوت صوت حمار قوله وانما وجب اشتماله

اي اشتمال المذكور المقدم وهو الجملة **قوله** فصوت حمار قطع
للتشبيه بعد جملة من قوله فاذا له ولا مدخل في ذلك لقوله مررت
بل هو ارتباط المعنى به يصوت صوت حمار صار الشيء و
صوت بمعنى **قوله** كقولنا ضربت ضربا فان ضربا مضمون الفعل وحده
وهو مفرد **قوله** لانه مؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف
فان قلت مضمون الجملة هو ثبوت الالف عليه ومفهوم الاعتراف
مطلق قلت هذا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو ايضا مضمون
الجملة **قوله** معناه منها اي بمعنى قوله وههنا وقع مضمون له منها
ما وقع **قوله** فان احتمل اشكل اذ لا يجب فيه حذف الفعل
الناصب **قوله** لبيك في الصحاح البيت بالمكان اذا قام به ولزمه
قال الخليل لب لغة فيه قال الفراء ومنه لبيك اي انا مقيم على
طاعتك ونصب على المصدر كقولهم حمدا لك وكان حقه ان يقال
لبا لك وثني على معنى التاكيد اي البابا بك بعد الباب و
اقامة بعد اقامة **قوله** وسعديك لا اسعاد الاعانة و
المساعدة المعاونة وقولهم سعديك اي اسعادا لك بعد اسعاد

قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه اي ليس المراد منه الوقوع
هو الوقوع الحقيقي كما في ضربت زيدا لعدم جريانه في نحو شكرت الله
بل الوقوع المعنوي وهو تعلقه بشيء المراد به تعلقه بشيء غير الفاعل
كما سنذكره لان تعلق الفعل بالفاعل يسمى تعلق قيام لا تعلق وقوع
قوله ويمكن ان يجاب عنه الخ والاولى ان يقال في الجواب
ان المراد من قوله ما وقع هو ما ذكر لذلك اي لوقوع الفعل عليه و
زيد في المثال المذكور انما ذكر ليحكم عليه لا لانه وقع عليه فعل
الفاعل **قوله** من سياق الكلام لان الكلام في المفعولات
قوله اهلا وسهلا وقيل معناه اتيت اهلا اي اتيت مكانا ماهولا
فانس تانس اي اقرب لا اجانب وطيب سهلا لا حزنا وفي الصحاح
وقولهم مرحبا واهلا اي اتيت سعة واتيت اهلا ولا تستوحش **قوله**
شامل لغير المنادى نحو اطلب زيدا اي اطلب اقباله وهذا الشمول
انما يظهر اذا جعل طلب انشاء للطلب لا اخبارا عنه والا لكان زيد
في هذه العبارة مخبرا عنه طلب اقباله لا مطلوبا اقباله وبينهما
بون بعيد **قوله** اطلب زيدا اي اطلب اقباله **قوله** مقام ادعو لفظا

جعل قوله لفظا او تقديرا متعلقا بقوله نائبا اى ينوب عنه نيابة
لفظية او تقديرية فينصبها على المصدرية ويمكن ان يجعل حالا
اى اطلب قائبا انه بحرف كذا حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا
ولعله اظهر قوله لان اصل يا زيد ادعو زيدا لفظ ادعو ههنا
انشاء وان كانت فى الاصل اخبارا قوله وانما حذف الفعل
واقيم يا مقامه للتخفيف وليدل على الانشاء فان ذكر الفعل يوهم
الاخبار بناء على اصله قوله وليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك بل
هو مبنى قبل النداء مبنى بعد النداء على البناء الذى كان عليه قبله قوله
ومعرفة حال النداء فان حرف النداء مع قصد التعيين آلة التعريف
فان قيل فعلى هذا يلزم فى يا زيد تعريفان قلنا لا استحالة فى
ذلك انما الممتنع اجتماع آلتى التعريف وقد يجاب ايضا بان زيدا
نكر اولا ثم نودى ويشكل هذا الجواب فى مثل يا هذا فان تنكيره
غير مستعمل اصلا وقد يقال ايضا ان يا فى يا زيد قصد به النداء
فقط ولم يقصد التعريف لان ما بعده متعين فى نفسه لا به فلا
يكون آلة التعريف قوله لكونه مشابها لكاف الخطاب وقد سبق

ان كاف ادعوك مشابه لكاف ذلك الذى هو حرف قوله فى قولنا
ادعوك من حيث الافراد الخ فاصل يا زيد ادعوك على الانشاء
ثم حذف الفعل وعوض عنه يا دفعا لتوهم الاخبار فانفصل الضمير
فصار يا اياك ثم وضع زيد موضع الضمير دفعا للالتباس بنداء
غيره قوله وانما بنى على الضم فان البناء العارض لشبه الاعراب
فى العروض واصل الاعراب ان يكون بالحركة كما ان اصل البناء
ان يكون بالسكون قوله اكتفاء بالفتحة فى بعض اللغات
نحو يا غلام هذه لغة ضعيفة وقد يقال لو بنى على الفتح لاشتبه بالمبنى فى
المنكرة فى مثل يا احمد قوله لانه مركب لانضمامه مع حرف الجر وبقبول
دخول حرف الجر لكونه من خواص الاسماء قوى جانب الاعراب
فرجع الاسم الى اصله الذى هو الاعراب قوله ويجوز الحاق الهاء
اى دخول الالف الاستغاثة قوله ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء وان كان مبنيا قبل دخول حرف النداء يبقى على
حاله كتأبط شرا وخمسة عشر اذا سمى به قوله ان كل واحد منهما
مضاف وشبهه بالمضاف قوله واما التأنيث فلكونه نكرة اعلم

ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى فلا يشابه كاف
الخطاب فى التعريف ولا يكون واقعا موقعه **قوله** نحو يا زيد الحسن
الوجه الخ فان الاضافة اللفظية فى حكم الانفصال فكأنه قيل
يا زيد الحسن وجهه لكن اذا وقع منادى يا حسن الوجه لم يكن فى
حكم المفرد بل فى حكم المضاف لاعتبار الشبه اللفظى فى المنادى
الذى هو اقوى من تابعه **قوله** فان التوابع المضافة اضافة
حقيقية **قوله** وتلك التوابع التاكيد والصفة اراد بالتاكيد
التاكيد المعنوى فان اللفظى هو تكرير اللفظ الاول بعينه فيكون
باقيا على حاله نحو يا زيد زيد **قوله** ليس بمرفوع لو قال المضموم
لكان اولى **قوله** لانه تابع وتابع المبنى يكون تابعا لمحله وهذا
التعليل يقتضى ان يختار النصب فى ساير التوابع المذكورة
قوله: يجوز انتزاع الالف واللام انما جاز فى الحسن انتزاع اللام
اذا كان علما لانه لا مانع هناك لا لفظيا ولا معنويا من الانتزاع
اما الاول فان اللام ليس جزءا من هذا العلم واما الثانى
فلانه لا يفوت بحذف اللام عنه اذ ليس اللام فيه للمعنى حتى يفوت

بفواته

بفواته **قوله** نحو النجم والصعق انما امتنع حذف اللام فيهما لانه
جزء من العلم لانهما صارا علما فيغلبة الاستعمال مع اللام بخلاف الحسن
فانه وضع علما ابتداء فلا مانع من انتزاع اللام عنهما لفظى و
كذلك لا يجوز انتزاع اللام فى مثل الرجل لانه يقصد فيه تعريف يفوت
بانتزاعه فالمانع فيه معنوى **قوله** وهذا النقل مخالف لما ذكرنا
اولا بعض المخالفة بيان المخالفة ان المذكور اولا يدل على ان
العلم الذى فيه اللام قسمان قسم يجوز انتزاع اللام عنه كالحسن فيختار
فيه الرفع وقسم لا يجوز فيه ذلك كالنجم فيختار فيه النصب ويدل
ايضا بظاهره على ان مثل الرجل يختار فيه الرفع اذ يجوز فيه
حذف اللام واما المنقول من شرح الكتاب فيدل ان المختار
فى العلم الذى فيه اللام مطلقا هو الرفع وان المختار فى مثل
الرجل هو النصب فيتخالفان فى حكم النجم اذ المختار فيه على المذكور
اولا هو النصب وعلى المنقول من الشرح هو الرفع ويتخالفان
ايضا فى حكم الرجل اذ المختار فيه على الاول الرفع وعلى الثانى
النصب ويمكن ان يجمع بينهما بان قوله وفرق بينهما بان النظر

ونظرا يدل على ان اختيار النصب انما هو في العلم الذي لم يكن
اللام فيه جزءا كالحسن بخلاف النجم اذ ليس النجم بلا لام علما فيكون
المختار فيه النصب لامتناع الانتزاع لمانع لفظي كما ذكر هناك
واما مثل الرجل فقد عرفت ان فيه مانعا معنويا فيكون مما يمتنع
انتزاع اللام عنه كالنجم وح يتوافق ما ذكره اولا وما نقله
من شرح الكتاب قوله على ما فيه لام التعريف اما اذا اعري
عن اللام فانه يقع منادى ويكون منصوبا نحو يا حسن الوجه
لكونه مشابها في الصورة للمضاف الحقيقي ولم يعتبر هذه المشابهة
حال وقوعه صفة للمنادى بل جعل في حكم المفرد وجوز فيه الوجهان
لان التابع اقل قوة من المتبوع قوله وتقول في البدل
والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك قد مر ان المضاف الى الضمير
المخاطب لا يجوز ان يقع منادى وكذا لا يجوز وقوعه بدلا عن
المنادى فقوله يا عبد الله اخاك ليس على ما ينبغي قوله وتقول
في العطف والمنادى مفرد يا زيد ويا عمرو والاولى ان يقال
يا بطه ويا زيد لانهما اسمان لشخص احد احدهما لقب له والآخر

اسم علم بخلاف زيد وعمرو واذ الظاهر كونهما اسمين لشخص وان
جاز كونهما اسمين لشخص واحد قوله اعلم ان المنادى المبني العلم
خرج بالمبني نحو يا عبد الله وبالعلم نحو يا رجل قوله ويعلم جوازه
من قول المختار فانه يدل على ان الضم مختار اي مساو اولى وراجح فيكون
هناك مرجوحا قوله اي اذا نودي الاسم المعرف اي اذا نودي
اريد نداء المعرف باللام قوله ثم اعلم ان ها في يا ايها الرجل مؤكدها
في ايها الرجل فيكون ذكره لازما كما في يا ايها الرجل كما لا يجوز
يا اي الرجل لا يجوز يا ايذا الرجل ولو كان ها من هذا لجاز
ذلك لان دخول ها في اول اسم الاشارة ليس بلازم قوله
ثم لقائل ان يقول الحاصل السؤال ان واحدا منهما اي واسم
الاشارة كاف في التوصل فلا فائدة في الاتيان باسم الاشارة
عقيب اي ويمكن ان يجاب بان المقصود من الجمع بينهما هو التدرج
في النزول من الابهام الى التفسير ولما كان اسم الاشارة اقل
ابهاما من اي ولذلك جاز يا هذا دون وصف دون يا اي
عقيب اي به تدرجا فيكون اي منادى وهذا صفة له والرجل

صفة لهذا قوله وانما التزموا رفعه اي جعلوا حركة الرجل حال كونه
صفة للمنادى المبهم حركته التي كان يستحقها لو وقع منادى ولم يجوزوا
عليه حركة اخرى ليكون ذلك تنبيها على انه المنادى في الحقيقة وان
المبهم وسيلة فقط قوله لانها توابع المعرب يعني ان الرجل مع
كونه مقصودا بالنداء معرب مرفوع فيكون توابعه مرفوعا ايضا
فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه لما كان توابع الرجل
توابع المعرب الذي التزم رفعه بينها على ذكر وجب رفع توابعه
نعوته لذلك التبعية قوله على ان يجعله بدلا منه اي فيكون ح
بدلا من المنادى المفرد المعرفة وقد عرفت انه في حكم المنادى المستقل
ولا يجوز جعله بدلا من الرجل لان اي في النداء لا يوصف الا
بذي اللام او مبهم الاشارة الموصوف بذي اللام قوله ويعلم
ذلك من قوله وتوابعه اي توابع الرجل فانه اذا جعل ذو اللام
بدلا منه اي كان من توابع الرجل وكلامنا في توابع الرجل قوله
واعلم انه قيل ان قصد بهو يا هذا الرجل الخ يريد ان كلمة اي
في النداء لا تكون الا وسيلة فلا تكون صفتها الا مرفوعة

واما كلمة هذا فيجوز ان تكون وسيلة فح يجب رفع صفتها وان
تكون مقصودة بالنداء فيجوز في صفتها الرفع والنصب كما في
صفة زيد قوله لان اللام الذي في الله ليس للتعريف بل هو
عوض عن همزة اله قوله ويتم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون مع
كونه معربا لانه مضاف قد حذف منه المضاف اليه اذ اصله
يا تيم عدي تيم عدي فحذف المضاف اليه من الثاني واقحم ما اضيف
اليه الاول لكونه كالعوض فيكون الثاني ايضا مضافا
الى مذكور صورة قوله لتغاير التاءين الا انه ناسب التاءين
في كونهما علامتي التانيث كما في ضربت وضاربة وهذي وتضربين
فقلبت تاء للتخفيف فيما هو اكثر استعمالا قوله على اللغة المشهورة
انما قال على اللغة المشهورة لانه جاء يا غلام بفتح الميم لكن في
لغة ضعيفة قوله اي ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا اذ ترخيم
غير المنادى يكون ايضا حذفا في آخره لمجرد التخفيف قوله ولا يوجد
مثلها عجم ولا عرب ادله بدت الجيد واللبات واضحة كانها
ظبية افضى بها لبيب قوله لان المضاف اليه ليس من المنادى

ثم نحو يا علام زيد واما نحو يا عبد الله علما فعند اعنزيه اصام لفظا فيكون المنادى بحسبه هو المضاف فقط **قوله** اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه اي في ترخيم ما فيه تاء التانيث اعلم انه لو قال او قبل آخره مدة اي لو ترك قوله حرف صحيح لكان اولى **قوله** لان الاسم الاخر بمنزلة تاء التانيث في ان كل واحدة منهما زيادة الحقت بآخر الاسم وجعلت من تمامه حيث اجري الاعراب على تلك الزيادة ولذلك فتح ما قبل كل منهما **قوله** واذا كان المحذوف في حكم الثابت اي اذا كان المحذوف مرادا لفظا ومعنى كان في حكم الثابت فيترك الباقي على حاله **قوله** فان اصله دلو قلبت الواو ياء اذ ليس في الكلام اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة بلا فصل لكونه مستثقلا والمنادى في حكم المتمكن لان بناءه عارض كما لا يخفى
قوله وهو يا فقط في المندوب المندوب هو الذي يبكى عليه ويعد محاسنه وهو المتفجع عليه بتفجع اي توجع **قوله** اعلم ان في اطرق كرى شاذين وذلك لانه ليس بعلم بل جنس فينبغي ان لا يرخم

وان لا يحذف منه حرف النداء **قوله** لان اصله كروان بالتحريك طاير وفي المثل اطرق كرى ان النعامة في القرى يضرب للمتعجب بنفسه **قوله** بعده فعل احترز عنه مثل قولنا زيد قائم الاولى ان يقول احترز عنه مثل قولنا زيد جوهر واما زيد قائم فانه يحترز عنه بقوله لو سلط الخ **قوله** لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم الاولى ان يقال بمتعلق ذلك الضمير كما هو المشهور **قوله** اعلم ان عبارته عن الاحتراز من قاصرة الخ ويمكن ان يقال ان قوله لو سلط يفهم منه عرفا جواز التسليط فعلم من ذلك انه ليس هناك مانع لفظي ولا مانع معنوي **قوله** اي عند عدم قرينة النصب التي تكون النصب معها مساويا للرفع فقيد القرينة بهذه الصفة لان مطلق قرينة النصب ليست معدومة اذ الاسم يصح النصب اصلا **قوله** والرفع جائز فيه لوجود قرينة اي قرينة النصب وهي ذلك الفعل المشتغل لكن هذه ليست قرينة مقتضية للتساوي ولا لاختيار النصب ووجوبه **قوله** لان النصب مفتقر اي اضمار الفعل والرفع ليس كذلك واذا رفع الاسم المذكور وقيل زيد ضربته لم يكن من

قبيل ما اضمر عامله وجب اخراجه عن حده. فتامل قوله لان الخبر
يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب و
على ذلك بانه غلط نشا من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدا وبين
الكلام المحتمل للصدق والكذب فالاولى ان يقال ان الطلب لا
يقع خبرا للمبتدا الا بتاويل يجعله من احوال المبتدا حتى يصح ربطه
وجعله بيانا لحكم من احكامه قوله وكذلك لم يقع مختارا بعد اذ للمفاجاة
مع قرينة النصب المختار قوله حفظا للتناسب فان التناسب امر مهم
عندهم لا يكترثون معه حذف الفعل قوله ولا شك ان دخولها
على الفعل اولى من دخولها على الاسم وذلك لان النفي يتعلق بالنسبة
وهي داخلة في مفهوم الفعل واما الاستفهام فلكونه متعلقا
بالامور المبهمة كان تعلقه بمعاني الافعال التي يتطرق اليها ولا يستقر
على حالة واحدة اولى قوله احتراز عن اسم الاستفهام نحو من فلا
يكون النصب مختارا في مثل من زيدا اضربه ومتى زيدا ضربته
واضافتها الى الجملة الفعلية اولى من اضافتها الى الجملة الاسمية
دل ذلك على ان اذا الشرطية يجوز دخولها على الجملة الاسمية

فلذلك لم يجب النصب معها كما وجب مع ان التي هي اصل في باب
الشرطية قوله وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها كلمة حيث موضوعة
للمكان النسبة فوجب اضافتها الى الجمل الفعلية اولى لكون النسب
داخلة في مفهوم الافعال قوله ولانه يستعمل ايضا للشرط حيث
لا يستعمل للشرط الا مع زيادة ما في اخرها قوله لكن لا تحذيرا مما بعده
بل هو محذر منه فخرج عن القسم الاول من التحذير لذلك وخرج من القسم
الثاني ايضا لانه ليس مكررا قوله او ذكر معطوف على فعل ناصب
لا يصح عطفه على ما قدره الشارح لان ذلك الفعل المقدر مع ما
يقوم مقام فاعله جملة وقعت صفة لما تقدمه وقوله وبه اذ ذكر المحذر
منه لا يصلح جعله صفة له لخلوه عن الضمير الراجع الى ذلك الموصوف
والصواب ان عبارة المتن ركيكة فان التحذير قسمان احدهما
محذور وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده كما ذكره والثاني
محذور منه مذكور مكررا فهذا القسم الثاني وقع في التعبير عنه
اختلال سواء قرن قوله اذ ذكر المحذر منه على صيغة الفعل كما يصرح
به كلام الشارح او على صيغة الاسم اعني المصدر قوله لعدم موجب

للاتيان به اياه اي كان اصله ايّاك والاسد فكره اجتماع
الضميرين كما ذكر فعدل بالثاني الى لفظ النفس فصار اتق نفسك
والاسد ثم حذف الفعل لعدم الفرصة قال لفظ النفس التي اصله
هو الضمير لكنه صار منفصلا لعدم ما يتصل به فصار اياك والاسد
قوله لما ذكره في تعريف المفعول به وهو ان يقال كونه مبتدا
لا ينافي كونه مفعولا فيه كما ان كونه مرفوعا لقيامه مقام الفاعل
لا ينافيه والحق في الجواب ما ذكرناه هناك لا ما ذكره الشارح
هنا **قوله** وما تركب منهما كالاسبوع والشهر والسنة **قوله** وان تكون
في متعد لانها لو لم تكن متعدية لكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه
اي لكان الزمان والمكان اسما صريحا كما في قولك مضى الوقت وطاب
المكان ولم يكن مفعولا فيه **قوله** وما في معناها اي في معنى هذه الاشياء
المذكورة كالوراء والامام والقدام **قوله** فان تسميته بها اي تسميته
الدار بها اي بلفظ الدار **قوله** اي سبب حامل للفاعل على الفعل
المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما
علة غائية للفعل كالتأديب للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجبن

للقعود والقسم الاول يكون بحسب تعلقه علة للفعل وبحسب وجوده
في الخارج معلولا له والقسم الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج
علة للفعل **قوله** لم يجز جواب لقوله اذ لم يكن وما عطف عليه **قوله**
مع انه لم يجز غيره اي لم يجز النصب على انه مفعول معه لعدم الفرق بينه
وبين العطف لفظا ويمكن ان يجاب بان المراد جواز العطف على
وجه يكون مخالفا في اللفظ للنصب على انه مفعول معه ليتصور وجهان
في اللفظ **قوله** لا يقال يريد بالجواز جواز العطف وعدمه اي اعم
من جواز العطف وعدمه لانه يتناول وجوب العطف ايضا **قوله**
والذي يدل عليه اي على ان الجواز اعم **قوله** لا شك انه يجوز فيه
الوجهان اما النصب على انه مفعول معه فظاهر واما العطف فلانه
لا ينافي قصد المصاحبة بالواو كما في كل رجل وضيعته نعم لا يلزم
العطف قصد المصاحبة **قوله** لكن في جواز اطلاق هذا الاسم
عليه نظر فالاولى ان يقال المراد ان الواقع بعد واو المصاحبة
الواقعة بعد معمول فعل لفظا مع جواز العطف يجوز فيه الوجهان
احدهما ان يجعل مفعولا معه فينصب والثاني ان يخرج عن ذلك

ويعطف على قياس ما عرفته فيما اضمر عامله على شريطة التفسير
قوله فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل اى الضعف
العامل المعنوى فلا يجوز اعتباره وجعل الاسم مفعولا معه مع
جواز العطف الذى لا ضعف فى عامله هذا عند المصنف واما
عند الزمخشرى فيجوز ذلك مع كون العطف هو المختار قوله واذا
امتنع العطف تعين النصب ووجب اعتبار ذلك العامل الضعيف
لاجل الضرورة قوله لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر
الى كونه فاعلا الحال يبين هيئة الفاعل من حيث انه فاعل اى
باعتبار قيام الفعل به وكذا يبين هيئة المفعول به من حيث
انه مفعول به اى باعتبار وقوع الفعل عليه والنعت يبين
هيئة الذات مطلقا قوله ونحو القهقرى يرجع القهقرى لانها
لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول به بل تبين هيئة المفعول مطلقا
قوله لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل واما نحو قولك
ضربت الضرب شديدا لمعناه ما وجدت الضرب حال كونه شديدا
فهو ههنا فى المعنى مفعول به قوله ولقائل ان يقول المثال لان

الاخيران غير مطابقين لها اما فى المثال الاول فلانه مبتدا فيه
واما فى المثال الثانى فلانه خبر فيه قوله وهو غير جائز اى
اختلاف العامل فى الحال وصاحبها قوله ويمكن ان يجاب عنه
بان اطلاق ذى الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشئ باسم العا
اليه والاولى ان يقال ان زيدا فى قولنا هذا زيد قائما
صار ذا حال تبعا ولما اشير الى زيدا ونبه على زيد فيكون
مفعول به معنى ويتحد العامل واما زيد فى قولنا زيد فى الدار قائما
فان جعل ذا حال تبعا ولا استقرار وحصل زيد فى الدار قائما كان
فاعلا معنى ويتحد العامل ايضا فان جعل ضمير المستتر ذا حال لم يكن
المثال مطابقا وما ذكره الشارح من الحمل على المجاز بعيد جدا
وقد يقال ان الضمير المستتر ايضا فاعل معنى لان عامله معنوى
وهو الظرف قوله وعن ذلك كحرف التنبيه فى مثل قولك كان
زيدا راكبا اسد قوله لانه محكوم عليه وذلك لان الحال حكم
بحسب المعنى على ذى الحال قوله اعلم ان صاحبها مرفوع على انه مبتدا
ومعرفة مرفوع على انه خبره ولا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا

عطفا على المستتر في ان تكون معرفة منصوبا عطفا على نكرة لان
تعريف ذي الحال ليس شرطا للحال وليس بمجرور لعطفه على انها
في شرطها وحينئذ تكون معرفة منصوبا والتقدير الكلام هكذا او شرط
صاحبها ان تكون معرفة وهذا مخل معنى كما ذكر ولفظا لانه يلزم
العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار قوله والعراك في
قولهم وارسلها العراك حال لاظهار نقال في قوله وارسلها
العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال قوله والتقدير ارسل
الجمال هذا مبني على ان ارسلها العراك من قولهم واما اذا جعل
من البيت فالضمير في ارسلها للابل الوحشية وفي ارسل مستتر
راجع الى العير قوله فثوب مبتدا ويجوز ان يكون ثوب فاعل الجار
والمجرور وذلك للاعتماد على حرف الاستفهام فيجوز عمله اتفاقا
لوجود مناسبة بين الحال والظرف وفيه نظر لان المناسبة
اذا كان مقصودا ينبغي ان تمتنع في الحال لكنه ليس كذلك وجوابه
ظاهر لان الحال يشبه المفاعيل باسرها في كونها فضلة ويشبه
المفعول فيه خاصة في الدلالة على الزمان فمشابهة الحال للظرف

اكثر فلذلك ذكره ههنا تنبيها على اختلافهما في هذا الحكم قوله
لانها بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها اما المصدر فهو بمنزلة
الموصول الحرفي لانه مقدر بان مع الفعل واما اسم الفاعل
واسم المفعول المعرفان باللام فاللام فيهما اسم موصول بمعنى
الذي وتصرفاته قوله والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال
لا يتقدم عليه اي على الجار لانه عامل ضعيف فلا يتقدم عليه معموله
ولا ما هو من تتمة معموله بخلاف الفعل فانه عامل قوي
فيجوز ان يتقدم عليه الحال من فاعله وان لم يتقدم عليه فاعله
لعله لم توجد في الحال قوله فقال ابو علي الفارسي هو هذا اي
اسم الاشارة او حرف التنبيه يرد عليه انه يجب ان يكون
الاشارة في حال كونه بسرا وهو باطل اذ يشار اليه قبل كونه
بسرا وبعده ايضا من هذه الجملة رابطة الى صاحبها والا لكان
اجنبية عنه فلا تقع حالا قوله على ضعف لعدم العلم في اول
الامر مع كون الاسمية قوية الاستعمال قوله فقولنا فوه الى
في حال مع الضمير وحده فان كان حالا عن الفاعل فالضمير في

فى ود ان كان حالا عن المفعول فالضمير فى فوق قوله وذلك
لان الماضى يدل على الانقضاء والحال تدل على عدم الانقضاء
فلابد من قد قيل ان الماضى انما تدل على الانقضاء قبل زمان
التكلم والحال الذى يبين هيئة الفاعل او المفعول قيد لعامله
فان كان العامل ماضيا كان الحال ايضا ماضيا بحسب المعنى وان كان
حالا كان حالا وان كان مستقبلا كان مستقبلا فما ذكره غلط
نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر وهو الذى يقابل
الماضى وبين ما يبين الهيئة المذكورة ويمكن ان يقال ان الفعل
اذا وقع قيدا لشئ يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى
ذلك المقيد فاذا قيل جاءنى زيد ركب يفهم منه ان الركوب كان
متقدما على المجئ فلابد من قد حتى يقربه الى زمان المجئ فيقارنه فحال
قوله فهذه الحال حال من المفعول ان قدرانيه قوله لانها لو كانت
تاكيدا او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه
يجب حذفه فعلى هذا لا يكون الحال المذكورة الا مقررة لمضمون جملة
اسمية ومنهم من جوز كون الحال مقررة لمضمون جملة فعلية نحو قوله

تعالى ثم وليتم مدبرين ولا تعثوا فى الارض مفسدين وانا انزلناه
قرانا عربيا وجعل كونها مقررة لمضمون الجملة الاسمية شرطا لوجوب
حذف العامل لا شرطا لوجود الحال المؤكدة قوله فقوله ما يرفع
الابهام لما كان كلمة ما عبارة عن اسم نكرة كما ذكره كان متناولا
لكل اسم نكرة فقوله يرفع الابهام يخرج عنه ما لا يرفع الابهام
قوله لان العين فى الاصل لم توضع مبهمة بخلاف عشرون
مثلا فانه موضوع لعدد مخصوص من اى جنس كان فالابهام فيه
وضعى مستقر وفى العين طارئ غير مستقر قوله عما يرفع الابهام المستقر
عن الصفة نحو الحال كقولنا جاءنى زيد راكبا وكذلك القهقرى فى
قولك رجع رجوعا قهقريا فانه يرفع الابهام عن هيئة الرجوع
لا عن ذاته اذ لا ابهام فيه قوله ما يرفع التميز الابهام عن نفسه
اى لا عن نسبته قوله فتقول عندى رطل زيتا ورطلان زيتين
وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتميز جمعا
صرح المصنف فى شرح المفصل بان ما ليس بجنس يجب جمعه فيقال
قنطار خواتم وقنطار اثوابا قال لان المفرد لما لم يكن موضوعا

بالجنس الشامل للقليل والكثير عدل عن لفظ افراد الى ما هو دال نصا
على الجنس وهو الجمع اذ المقصود بيان الجنس واعترض عليه بمثل ثمنون
ثوبا واجيب بان حاله معلوم في باب العدد والكلام فيما عداه قوله
جازت اضافته اى جازت اضافته اذا روعى شرايط الاضافة
بان تحذف التنوين ونون التثنية وتحذف اللام ايضا ان كان
ذلك الاسم معرفا باللام كالقفيزان فان اريد ابقاء اللام فيه
لم يمكن اضافته كما اذا اريد ابقاء نون التثنية فيه لم يمكن ايضا اضافته
قوله فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه انما قال لتوهم لانه
من اضافة العام الى الخاص وليس ذلك من اضافة الشيء الى
نفسه وح يجب ان يقال اضافة العام الى الخاص كثيرة والاعتداد
بذلك التوهم فالاولى ان يقال لما كان الاستعمال مع المميز كثيرا روعى
في هذا الاستعمال ما هو حقه من ترك الاضافة بسبب ما ذكر من حال
النون واضيف الى غير المميز لان استعماله معه قليل فيحصل الفرق
مع ترك الاولى في التعليل قوله لكن الاضافة اكثر على الاصل و
هو التخفيف بحذف التنوين وقيل هذا اشارة الى ان يكون المضاف

اليه

اليه مجرورا بالاضافة ونصب التمييز على التشبيه بالمفعول فالاول
اولى لانه اصل قوله وان كان مسندا الى ذات اخرى حقيقة
او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه قوله او في ذات عطف على
قوله بل في ذات وكانه اشارة الى ان الذات المقدرة
قسمان احدهما ما يكون منسوبا اليه حقيقة كقولنا طاب زيد
بالمعنى طاب ابو زيد وثانيهما ما يكون سبب النسبة الطيب الى
زيد وان لم يكن منسوبا اليه للطيب حقيقة كقولك طاب زيد
علما اى طاب زيد من جهة العلم وسببه والظاهر ان لا فرق
ويجعل كل منهما منسوبا اليه حقيقة ويقال المعنى طاب علم زيد
قوله والمشابهة للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة مع فاعلها النسبة في هذه الاسماء الى فاعلها او الى
ما يقوم مقامه داخلة في مفهوم هذه الاسماء فصارت شبيهة
بالجمل بخلاف النسبة في الاضافة فانها خارجة عن الاسم
المضاف والمثال الاول عبارة عنه اى الاب في المثال
الاول اما عبارة عنه زيدا وعن ابيه والثاني اضافة بينه

وبين غيره بمعنى ان الابوة المذكورة في المثال الثاني
اضافة بينه وبين غيره ويحتمل وجهين ايضا اعني ان يكون
ابوة زيد لولده وان يكون ابوه والده له **قوله** لان يرجع
الى ما انتصب عنه اعلم ان زيدا في طاب زيد نفسا يسمى ما
تنتصب عنه التمييز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا
لانتصاب التمييز لا بمعنى ان زيدا عامل في التمييز وناصب له
قوله ولان النص غير مساعد لهذا الشرح يعني ان لفظ المتن
لا يوافق هذا الشرح لانه اكتفى في المتن بكون التمييز صالحا
لان يجعل لما انتصب عنه فيندفع لزوم اتحادهما لكنه يرد عليه سؤال
اخر كما ذكره **قوله** اشكل بمثل طاب زيد نفسا الى اخره ويمكن
ان يقال اراد بقوله ثم ان كان اسما غير النفس اذ من المعلوم
ان النفس لا يكون الا عين ما انتصب عنه وههنا سؤال آخر وهو
انه ان اراد بصحة جعل لما انتصب عنه حمله عليه اما مواطاة و
اشتقاقا ورد عليه طاب علما ولزم ان يحتمل الوجهين فانه لم
يطابق ح كالعلم بل يكون مفردا لكونه متناولا للقليل والكثير فلا

حاجة

حاجة الى التثنية والجمع **قوله** من حيث هو علم لا يطابق فيقال
طاب زيد علما وطاب الزيدان علما وطاب الزيدون علما
قوله فيلزم المحذور وهو اجتماع المطابقة والمطابقة في
الجنس لما قصد فيه من التثنية والجمع باعتبار واحد **قوله** من احاد
ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع كما في قولك طاب الزيدان
علما وطاب الزيدون علما اذا اريد نوع واحد من العلوم
كالنحو مثلا **قوله** ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس
واحد اذا قصدت الاختلاف فيها بالحقائق فنبه بصيغة الجمع على
ان المراد حقايق مختلفة يستحق كل واحد منها ان يعبر عنها
بصيغة على حدة لكنها لما كانت مشتركة في حقيقة ذلك عبر عنها
بصيغة الجمع التي هي في قوة الالفاظ متعددة وان كان صيغة
عطف على قوله ثم ان كان اسما **قوله** وكذلك تقول لله دره
فارسا الدر اللبن يقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره
ويقال في المدح لله دره اي علمه **قوله** ودرهما فارسين اذا
قلت لاحد لله دره لم يعلم باي شيء مدحته واذا قلت دره فارسا

عرف انك مدحته بكمال الفروسية وقيل معناه التعجب والعرب
اذا عظموا الشيء غاية الاعظام اضافوه الى الله ايذانا بانه
لا يقدر عليه الا هو قوله لان المراد دعاء له مطلقا واذا حمل
على التعجب فان جعل تميزا كان معناه التعجب من فروسية زيد مطلقا
وان جعل حالا كان معناه التعجب منه في حال كونه فارسا والمقصود
من هذه العبارة هو المعنى الاول لانه المناسب فالتميز اولى
لان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن
نفس الدر فالمعنى لله در فروسيته قوله اي لا يتقدم التميز على
العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غيره الاولى ان يقال
اي لا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما اتفاقا واما علم
تقدمه على العامل اذا كان فعلا فيفهم من قوله والاصح الى آخره
وعلى تفسير الشارح يلزم ان يكون قوله والاصح ان لا يتقدم على
الفعل مستدركا وكان يكفيه ان يقول لا يتقدم التميز على عامله
خلافا للمازني والمبرد فيما كان العامل فعلا قوله وما كاد نفسا
بالفراق تطيب روي بالتاء وقيل على هذه الرواية في كاد

ضمير الشان وفي تطيب ضمير ليلى اي وما كاد الشان تطيب ليلى نفسها
بالفراق فتقدم التميز ورد بانه يحتمل ان يكون في كاد ضمير الحبيب او
ضمير ليلى على تاويل الانسان والشخص ويكون نفسا خبر كان
على الاصل المرفوض كما في قوله وما كدت آيبا لكن الاول ارجح
فلا يكون دليلا قطعيا على تقدم التميز ويروى ايضا بالياء فلا
يتعين الاستدلال اذ جاز ان يكون في كاد ضمير الحبيب ونفسا نصب
على التميز من كاد وتطيب خبر كاد اي ما كاد نفسه تطيب بالفراق و
يروى ولا استدلال ح لان الضمير في كاد يجوز ان يكون راجعا
الى الحبيب والى ليلى بتاويل الشخص ويكون نفسا خبر كاد وتطيب
على التانيث والتذكير صفة نفسا بتاويل الشخص في التذكير اي
كاد نفسا طيبة بالفراق قوله المستثنى متصل ومنقطع لما كان المستثنى
يطلق على معنيين مختلفين بالحقيقة لم يمكن جمعهما في تعريف واحد
اشار اولا الى ان له معنيين ثم عرف كلا منهما على حدة
والحق ان يقال في المثال الاول ايضا لان الرجال غلط
واحد قوله لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا حاصله ان المستثنى منه

قد يكون مذكورا وقد يكون مقدرا كما في المستثنى المفرغ **قوله**
والمخرج من متعدد تقديرا حاصل بهذا الوجه ان المستثنى قد يكون
مذكورا وقد يكون مقدرا **قوله** من استطاع اليه سبيلا خرج بالبدل
غير المستطيع **قوله** ان دخلوا الدار خرج بالشرط غير الداخلين
قوله والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما
قيل لا بد من آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج عنه نحو قرأت الا
يوم كذا فان يوم ههنا منصوب على الظرفية دون الاستثناء
واجيب بان المقصود كونه منصوبا **قوله** وانما قيد الا بغير الصفة
لان الا لو كان للصفة لم يجب النصب قيل ان الواقع بعد الا
التي للصفة ليس مستثنى فلا حاجة الى هذا القيد لان الكلام
في المستثنى والضمير في قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا راجع
الى المستثنى قوله وما لي آل احمد شيعة اذا جعل شيعة فاعلا للظرف
كان المستثنى مقدما على المستثنى منه وان جعل شيعة مبتدا والظرف
خبره وجعل الضمير المستتر في الظرف مستثنى منه لم يكن المستثنى مقدما
فيه مشعب المشعب الطريق **قوله** الا اليعافير اليعفور الخشف وولد

البقرة

البقرة الوحشية ايضا وقيل اليعافير تيوس الظباء **قوله** والا
العيس البيض من الابل **قوله** وخلا بعضهم زيدا اراد البعض
المطلق فكانه قيل خلا كل بعض منهم زيدا ولا يكون زيد داخلا
في الجانبين ومنهم من قدرت هكذا خلا الجاني زيدا وهو ظاهر
قوله فهو مصدر في موضع الحال وقيل مصدر بمعنى الظرف اي
زمان خلو بعضهم او خلو الجاني زيدا **قوله** ولا يكون زيدا
اي ليس بعضهم زيدا او ليس الجاني زيدا **قوله** لان البدل
لا يكلف فيه وايضا في عامل الاستثناء خلاف بل هو كلمة الا او
الفعل متوسطها او المستثنى منه والعامل في البدل هو العامل
في المبدل منه اما على الاستصحاب او التقدير **قوله** ويسمى مفرغا لانه
فرغ العامل عن العمل فيما قبل الا وهو المستثنى منه المحذوف
لاجل فيما بعد الا وهو المستثنى **قوله** وهو غير جائز لما مر وهو انه
يلزم ان يكون زيد متصفا بكل صفة سوى العلم وهو باطل
قوله ويجوز رفعه على البدل من احد لكن لا من لفظ احد حتى
يكون مجرورا **قوله** وكذلك لا احد فيها الا عمرو وفاتت عمروا

لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل منه لزم تقدير لا عامله
بعد الا لان الحركة الملفوظة اعني الفتحة الدالة عارضة بسبب دخول
لا فهي شبيهة بالحركة الاعرابية التي تكون كلمة لا عاملة فيها
وكذلك النصب المقدر حركة اعرابية عاملها فلا يجوز الحمل على
شيء من هاتين بل على الرفع الذي هو الموضع البعيد وكذلك
ما زيد شيئا الا شيء اي الا شيء لا يعبأ به **قوله** لان ليس انما تعمل لاجل
الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض النفي
فكان ليس بمعنى ما كان واذا قلت ما كان زيد الا قايما كان
المقدر بعد الا هو كان ذحد، فلا يلزم محذور فكذا في ليس
قوله وهو الصحيح لئلا يكون في الصلة ضمير يعود الى الموصوف
قوله وفاعله مضمر كما ذكرنا في عدا وخلا اي حاشا بعضهم زيدا
وحاشا الجاني زيدا وانما يستعمل كلمة حاشا لتنزيه المستثنى عما
نسب الى المستثنى منه **قوله** على التفصيل وذلك لانه لما وضع غير
موضع الا وتغير اعراب ما بعد الا بواسطة غير القي ذلك الاعراب
على غير اعلم ان اصل غير ان تكون صفة لان معنى غير معنى الصفة

لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى المغايرة بها **قوله** واصل
الحروف ان تكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة والسبب في
جواز حمل احدهما على الآخر هو دلالتهما على المغايرة فان
الا تدل على مغايرة حكم ما بعده لما قبله **قوله** لانه للاستغراق
والعموم فيصح الاستثناء لدخول زيد فيهم وان حمل اللام على
العهد فان كان زيد داخلا في المعهود جاز الاستثناء وكان
متصلا والا جاز الاستثناء وكان منقطعا **قوله** لانه لا يطلق
الجمع على الاعداد ولعله اراد بالجمع ههنا ما يدل على متعدد سواء
كان جمعا اولا فيدخل فيه نحو قوم **قوله** لان الجمع المنكور غير
المحصور اذا ذكر رجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط فلا يصح الا
المتصل لعدم الجزم بالتناول ولا المنقطع لعدم الجزم بعدم
التناول **قوله** بان الدراهم محصورة في ثلثة وعلى هذا القياس
ينبغي ان يصح جاءني رجال الا واحدا بالنصب على الاستثناء
لدخول الواحد قطعا بخلاف زيد فانه لا يعلم دخوله ولا عدم
دخوله **قوله** شرعا فيصح استثناء درهم ودرهمين لكن لا يصح ان

ان يقال له علي درهم الا هذا الدرهم على النصب بالاستثناء لعدم
الجزم بالتناول وعدمه ولهذا لا يجب تناوله لزيد لكن يجب تناوله
لما تحت العشرة من الواحد والاثنين وغيرهما فيجوز جاءني
رجال عشرة الا واحدا او اثنين او ثلثة الى غير ذلك قوله او
متساويين لكان اولى ليتناول مثل كان افضل منك افضل مني
يمكن ان يقال يعرف حال المساوي من حال المعرفة لان العلة
مشتركة قوله يجب ان يظهر الاعراب فيه يمكن ان يقال يعرف
ذلك مما ذكر في وجوب تقديم الفاعل قوله احدها نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه من نظايره قولهم المرء مقتول
بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر قوله اي وان كان الاسم
الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا الظاهر ان يقال اي
وان كان الاسم الذي يليه حال كونه نكرة غير مضاف ولا مشتبه
به بل مفردا اذ لا بد في البناء من عدم الفصل ومن كونه نكرة
كما لا بد من كونه مفردا قوله وان كان مفردا اشعارا الى انتفاء
قيد الاضافة وما يشبهها فقط قوله مع ان النفي في الاخير

اولى من الكسرة للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا وبعضهم بتنوينه
مع كونه مبنيا لان هذا التنوين للمقابلة فلا ينافي البناء قوله
ان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير
سواء كان هناك فصل بين لا واسمها نحو لا في الدار زيد
ولا عمرو او لا يكون فصل سواء كان تلك المعرفة مفردة او مضافة
وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين الاسم المنفي وجب الرفع والتكرير
سواء كان الفصل مع كون الاسم مفردة نكرة ومفردا معرفة
او مع كون الاسم مضافا نكرة او مضافا معرفة ففي الاقسام
تداخل قوله اعلم انه اذا عطف على اسم لا نكرة بلا جاز فيه خمسة
اوجه وكان المعطوف والمعطوف عليه نكرتين مفردتين قوله
على هذا الوجه جملتان والخبر من احدى الجملتين محذوف لدلالة
الخبر المذكور في الاخرى عليه فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله
جملة واحدة اي لا حول ولا قوة الا حاصلان بالله او لا حاصل
بالله قوله احدها ان يكون مطابقا للسؤال وهو ارجل في
الدار ام امراة واحول بغير الله ام قوة قوله نحو لا مرفوع بانه

اسم لا وخبره محذوف وهو بالله والتقدير لا حول الا بالله اى
ليس حول الا بالله قوله فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا
نحو لا رجل ظريف وانما جاز جعل الموصوف والصفة ههنا
شيئا واحدا لان المنفى هو المجموع لا الموصوف وحده ولم يجز
ذلك فى المنادى لان النداء انما هو للموصوف وحده قوله
ولهذا اخذ هذه القيود فى قوله نعت المبنى الاول مفرد يليه
قيل لا حاجة الى القيد الاول لان النعت الثانى وبعده
يخرج بقوله يليه قوله اى يجوز ان يعطى حكم الاضافة فتثبت الالف
فى الاب ويحذف النون من لغلامين قوله وذلك لان الاضافة
ههنا لا تكون بمعنى فى وانما قال ههنا لان الاضافة قد تجئ بمعنى
فى عند المصنف قوله اى المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه
تنبيه على ان غير المضاف اليه ليس مجرورا اصليا على غير قياس
ما مر فى المرفوع والمنصوب قوله والمضاف اليه كل اسم نسب
اليه شئ الخ الاضافة تطلق على معنيين احدهما عام وهو النسبة
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا وبهذا الاعتبار قال

المضاف

المضاف اليه كل اسم الخ وثانيهما خاص وهو النسبة بتقدير حرف
الجر مرادا فهذا هو المشهور فى الاستعمال قوله لفظا او
تقديرا مرادا نحو قولك بحسبك زيد وكفى بالله وما جاءنى
من رجل ليس فيه الجر ولا مضاف اذا لم ينسب اليه شئ بواسطة
حرف الجر وكذلك المضاف اليه بالاضافة اللفظية
نحو معمور الدار وحسن الوجه ليس بمضاف اليه حقيقة بل
هذه كلها ملحقات بالمجرور الاصلى الذى هو المضاف اليه
الذى ذكره قوله اى الاضافة بتقدير حرف الجر واما الاضافة
بلفظ حرف الجر فلا بحث فيها سوى الجر بالحروف وسيأتى
فى باب حرف الجر قوله بمعنى انه يصدق اى المضاف اليه
يصدق عليه اى على المضاف قوله او المضاف اى او يعنى
ان المضاف قوله ماخوذ منه اى من المضاف اليه قوله
نحو خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج قوله الاسماء توغلت
فى الابهام فان الاضافة لا تفيدها تعريفا بسبب التوغل
فى الابهام قوله وشبه وغيرها كالند قوله ثالث الاثنا

فی الدیار والبلاقع اوله وهل یرجع التسلیم او یکشف العمی
قوله فسما وادرک خمسة الاشبار اوله لا زال مذ عقدت
یداه ازاره قوله وابی المالک ذو المجاز بدارا اوله قد ا
حلک ذو المجاز ولا اری قوله وفتحت للخفة فتح یاء المتکلم ثابت
مع الالف والیاء والواو قوله والمضمر اشار الی انه لیس
بواجب ان یکون النعت مشتقا لیس هذا الکلام مطابقا
للمتن فالصواب ان یقال المشتق یقع نعتا وذلک ظاهر
وکذلک غیر المشتق یقع نعتا وهو علی قسمین احدهما ما یدل علی
معنی فی متبوعه عموما والآخر خصوصا کما بینه قوله تبع الموصوف
ای یتبعه اربعة من عشرة قوله تبع الموصوف فی الخمسة ای یتبعه
فی اثنین من الخمسة قوله واعلم انه لیس المعطوف فی حکم المعطوف
علیه بالقیاس الی ما قبله باعتبار المعنی الذی کان العطف بحسبه قوله
وانما یمنع ان لو کان الفاء للعطف المحض لکنه لیس کذلک لکونها
للسببیة والاولی ان یقال للسببیة فقط اذ لو کانت للعطف
ایضا ورد الاشکال ویحتاج الی ان یقال تقدیره فیغضب زید

من طرانه قوله لعدم الالتباس التاکید بها علی ههنا فان قلت
اذا قیل العبد اشتری کله التبس التاکید بتاکید مقام الفاعل و
العلة مشترکة قلت لما کان اعراب النفس والعین ها لاستقلال
کثیر الشبه الحال فی زید جائنی نفسه واما الکل المضاف الی الضمیر
فهو تابع فی اکثر استعمالاته ولا یکون مستقلا الا مبتدا ففی المثال
الذی ذکرته یتعین التاکید فلا التباس والی هذا اشار بقوله
لان الکل الخ لان سفار اسم ماء سفار علی وزن قطام اسم بئر
قوله والاضافة فهو فی تقدیر الثبوت الظاهر ان یقال
فهو مقدر ومع کونه مقدرا مرادا لا یصح الاضافة فلا یجوز الجر
وتوجیهه ما ذکره ان یقال فهو ای ذلک الاسم الذی حذف منه
التنوین فی تقدیر التنوین قوله وتمامه تشبه نون الجمع فلا
یمکن حذف هذا التنوین کما عرفت فلا یجوز الاضافة قوله
فلحصول الغرض به الغرض بیان جنس المعدود قوله ومفرد لحصول
الغرض به لا یقال ینتقض ذلک بممیز الثلاثة الی العشرة لانا نقول
لما کثر العدد اختیر المفرد قوله لعدم استعمال جمع المائة وقد جمع

المائة على ما تبين من هو شاذ قوله ورجلان اثنان فللتاكيد
اى هذا وصف تاكيدى يقصد به التثنية على ان المقصود لا يحصل
من الاسم فى هذا المقام هو العدد اعنى الوحدة الاثنينية
قوله لجواز ان تكون واحدا من عشرة قوله معنى الى هذا الحقيقة
معنى ثالث فانك اذا اخذت من العدد كالخمسة مثلا اسما لواحد
منها كالخامس فقد يقصد به تارة انه جعل الاربعة بانضمامه
اليها خمسة وهو معنى التصيير الذى يتبدى من الاثنين وينتهى الى
العشرة وقد يقصد اخرى انه واحد من الخمسة فقط وبهذا المعنى
يصدق على كل واحد منها ولا يضاف الى العدد الذى اشتق منه
وقد يقصد مرة اخرى انه واحد واقع فى المرتبة الخمسة وح يجوز
ان يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ولهذا المعنى
صح ان يقال اول ثالثة كما ذكره الشارح دون المعنيين الاولين
قوله المونث اى ثلثة اشياء قوله وفعلى كاجلى اسم موضع وهو
مرعى بنى تميم معروف قوله وفعلى كشعبى بضم الشين وفتح العين
اسم موضع قوله وفعلى كدفلى نبت فان جعل الالف للتانيث

لم ينون وان جعلت للالحاق نون قوله بخلاف الاخيرين
فان الالف فعلى قد يكون للالحاق كعلقى بدليل لغة من نونه و
هو اسم نبت وكذلك الف فعلى كمعزى بمعنى المعز قوله وغير ذلك
كبرنسا وبرناسا ودبرآسا كلها بمعنى الناس تقال ما ادرى قوله
وكل عضو زوج كالساق والقدم قوله الا نادرا كالجنب فانه
مذكر قوله يلتقطه قرئ وتلتقطه بالتاء حملا على المعنى لان بعض السيارة
سيارة قوله والذى يعرف تانيث النوع الاخير الصنف اى المونث
اللفظى وهو الذى ليس بازائه ذكر من الحيوان قوله وجود
علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا اما اللفظ فظاهر كطلحة واما
التقدير فيعلم بالرد فى التصغير مقابلا للمونث المعنوى الى آخره
اى المونث المعنوى ما لا تكون علامة التانيث فيه ملفوظة سواء
كان حقيقيا كهند او لا كقوس واللفظى الذى يقابله ما يكون فيه
علامة التانيث ملفوظة سواء كان حقيقيا كمراة او لا كطلحة اسم
رجل قوله والمونث الحقيقى جاز التذكير اذا لم يلتبس فلا يجوز
ان يقال جاء القاضى اليوم زيد ويراد المراة لالتباسه بالمذكر

قوله من الضمير الى آخره يعني الضمير الذي في قوله اليه قوله المؤنث
الذي ذكرناه وهو المؤنث الحقيقي ظاهرا كان او مضمرا والضمير
المؤنث اللفظي ولا بد من اعتبار قيد آخر وهو ان لا يكون جمعا
فان حكم الاسناد الى ظاهر الجمع وضميره سنذكره ايضا قوله جاز
ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم ان يظن جواز كل من الامرين
فيرد الى المقصود قوله يجب ان يقال كطلحة جاءتني فانه مؤنث
لفظي قوله لكونه مؤنثا لفظيا بل لا يجوز تانيث نحو طلحة اسم رجل لا
عند الكوفيين غير المذكر السالم بهذا القيد اعني غير المذكر السالم لم
يوجد في شرح المصنف لكنه لا بد منه كما صرح به عبد القاهر قوله
حقيقيا كان او غير حقيقي اي لا فرق بين ان يكون جمعا لمذكر حقيقي او
غير حقيقي كالرجال والايام او جمعا لمؤنث حقيقي او غير حقيقي
كالزينبات والعيون قوله فلا يقال فيه ان القراء بالفتح
افصح من الضم قوله في ملهى مفعل من اللهو نحو جبار ربان الجبابرة
طاير في قراء القراء الرجل المتنسك قوله واثباتها على حالها
المذكور فيما سبق هو اثبات الهمزة على حالها وقلبها واوا نظاهر

ان الوجهين شائع اليهما ونظيره الاختلاف في ذا قوله
حرباء ان الحرباء دويبة اكبر من القطاة تستقبل الشمس وتدور
معها كيف دارت وتتلون الوانا نحو الشمس ويقال لها
بالفارسية آفتاب پرست والحرباء ايضا مسمار في الدرع
قوله دمى نحو يد ودم وجهان فيقال يدان ويديان ودمان
ودميان بالياء كقولك دمي ويدي وبعض العرب يقول
دموان بالواو ولانه واوي قوله وبقوله بتغيرها اي مع
تغيرها وهو حال من حروف مفردة اي كائنة مع تغيرها قوله
ويعرف مجازا اي بعض قوله بقصده تلك الآحاد ويدل عليها بالوحدة
بحروف مفرد ذلك الاسم مع تغيرها في تلك الحروف لفظا او تقديرا
لجواز اطلاقه اي يطلق التمر على التمرة الواحدة وعلى التمرتين
وحاصل ما ذكره ان التمر تطلق على القليل والكثير فيكون
للماهية الجنسية المشتركة بينهما بخلاف الجمع فانه لا يطلق على
القليل قوله لا تنفي كونه للقلة لان اوزان جمع القلة محصورة
وليس شيئا من تلك الاوزان نحو ركب فان جمع الكثرة

اذا اريد تصغيره يرد الى الواحد والى جمع القلة تصغر قوله
على وزن اسد وبلق الاسد جمع الاسد والبلق جمع الابلق
وهو ما فيه سواد وبياض قوله ليدل على ان معه اى ليدل ذلك
الالحاق قوله وهو اذا كان نحو جريح اى فعيل قوله والاوز والحزة
الاوز والحزة سنك لابى قوله وما شابهها نحو ظبون جمع ظبة
يقال ظبة السهم اى طرفه وكرون جمع كرة معروفه وبرون
جمع برة وهى الحلقة قوله والقلة والثبة القلة الخشبة الصغيرة
التى تضربها الصبيان بخشبة اخرى كبيرة تسمى مقلاء والثبة
الجماعة قوله ولا يتوجه عليه الاشكال بقال ههنا لم يلحق الالف
والتاء بالآخر قوله نحو حايض الحايض بمعنى ذات حيض اى
البالغة مطلقا والحايضة هى التى حدث بها هذه العلة قوله
فاذا اعتبر الثبوت قيل حايض الخ اى لا مدخل للتاء بهذا المعنى
لانه ليس بمعنى الفعل حتى يدخله التاء كما يدخل الفعل قوله
وجمع الكثرة عكس جمع القلة عند الفرق بينهما اذا كانا
نكرتين واما اذا عرفا بلام الجنس فهما محمولان على جميع الافراد

فى الظاهر قوله والجمع المذكر السالم كزيدين الاولى التمثيل
بمسلمين لان فى صحة زيدين بلا لام كلاما قوله فالمفعول المطلق
اعم من المصدر اى كل يصح ان يقع مفعولا مطلقا وليس كلما
هو مفعول مطلق بحيث يصح ان يكون مصدرا يشتق منه الفعل هذا
هو الفرق بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فالمصدر هو نفس الحدث
والمفعول المطلق هو ما يترتب على ذلك الحدث ولشدة تقارب
هذين المعنيين لا يفرقوا بينهما فى تقديران مع الفعل الى آخره
اذا قدر الفعل المضارع مع ان لم يكن الا بمعنى الاستقبال
قوله امن رسم دار مربع ومصيف تماهه لعينيك من ماء الشؤن
وكيف مربع فاعل المصدر يقال عتيب مربع ويقال اربع القوم
اذا قاموا فى المربع من الارسا ذو البجعة قوله وكوادى السباع
مفعول ثان بهذا اذا جعل ولا ارى من رؤية القلب وان جعل من
رؤية البصر كان كوادى السباع حالا من واديا لان صفة النكرة
اذا تقدمت صارت حالا منها قوله وحين جملة الخ ويجوز ان
يكون ظرفا لمعنى المكان وواديا يشبه وادى السباع وقت

وما قوله والتثليث التوقف الثانية وتاية قوله اطلاقه
وقاية وقت اي مقدر مضاف وهناك مصدرية ما قوله في
الله الساري وهو ظرف لا خوف حاصل معنى الشعر ان توقف
الركب في وادي السباع اقل في توقفهم من ساير الاودية
وان وادي السباع اخوف من كل واحد الا وقت وقاية
الله الساري في وادي السباع حتى يصح كون ساير احالا
منه بل هو راجع الى الوادي لان اخوف افعل بمعنى المفعول
كالشهر لكن يصح جعله تميزا عن اخوف بتاويل المصدر كما ذكرتم

تم